



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة عشرة  
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس  
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٩/٩/١٤١٣ هجرية،  
الموافق ٩/٨/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ١٦)

### جدول الاعمال

الصفحة

٣

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نادر الظهيريات.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.

٣ - قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ٣/٨/١٩٩٢ والمتضمن مشروع قانون

المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١.

٤ - ما يجيد من اعمال.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاثنين القادم ١٠/٨/١٩٩٢ الساعة الخامسة مساءً.

كل من أشعل

## مجلس النواب

### عشر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاحد) الموافق ١٠/صفر/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٨/٩ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (السادسة عشرة) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة برئاسة) معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة: سلطان العدوان، د. محمد الزين.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: عبد الحفيظ علاوي، نادر الظهيريات، مروان الحمود، فيصل الجازي.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: د. علي الفقير.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكِر: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان المنداي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.

٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٦ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٧ - معالي السيد عبد الكريم الكباري: وزير العمل.

٨ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

٩ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الأشغال العامة والإسكان.

١٠ - معالي المهندس سمير قموار: وزير المياه والري.

١١ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.

١٢ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٣ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٤ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

١٥ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيبشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٦ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

١٧ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٨ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التموين.

١٩ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة التالي اسمائهم: نذير عطيات، د. مصطفى العدوان، محمد الرديني، رائد الحلبي.

### ١ - افتتاح الجلسة:

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم. النصاب مكتمل، نفتح الجلسة الأستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

### الاجازات:

معالي السيد سلطان العدوان / سعادة السيد زياد الشويخ / معالي السيد مروان الحمود.

### الغياب بمعذرة:

سعادة الأستاذ حسين مجلي / الدكتور همام سعيد / السيد احمد الكفاوين / الدكتور محمد ابو عليم / الدكتور فوزي الطعيمة.

### الغياب منذ بداية الجلسة:-

الدكتور عبدالله النصور، السيد محمد المرعر، السادة النواب الذين حضروا بعد الساعة الحادية عشرة والرابع: السيد يعقوب قرش، السيد جمال حداد، السيد نادر الظهيريات، السيد يوسف العظم، السيد ابراهيم الغباشية.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

السادة النواب الذين حضروا بعد الساعة الخامسة والرابع السيد حسين مجلي، السيد عبدالسلام فرجحات، السيد نواف الخوالده، السيد عبدالمنعم ابوزنط، السيد سليمان عرار.

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب فيصل الجازي.

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب نادر الظهيريات.

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عبد الحفيظ علاوي.

٤ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟ الجميع: موافقون.

### السيد الامين العام:

٣ - قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣ والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٢.

\* قام السيد عمر الشوابكة بتزويد الامانة العامة بالاجازات والغياب بمعذرة والغياب منذ بداية الجلسة والسادة النواب الذين حضروا بعد الساعة الحادية عشر والرابع.

معالي رئيس المجلس: استاذ الكوفي. الدكتور احمد الكوفي: بسم الله الرحمن الرحيم عرض وضع المجلس بصورة ما جرى هذا اليوم بخصوص (المظاهرة) التي قام بها جماعة من المواطنين من منطقة الطفيلة، لان فعلهم يشكل اهانة لمجلس النواب، ومقدمة تمهيدية للتدخل في سير العدالة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حسني الشياح.

الدكتور حسني الشياح: مع اني معالي الرئيس راغب في ان اكون في صورة ما جرى، لكن لو تكرمتم اقترح على الاخ الكوفي، ان

هذا من الأصول

يكون هذا موضوع للجلسة القادمة غير هذه الجلسة، ريثما تستكمل عناصر الشورى، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ بسام.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

انا بأعتقد يعني نحن كمجلس، من الأفضل ان نخرج خارج دائرة هذا الموضوع، وإذا كان هناك أي رأي مجموعة من الناس حقهم ان يعبروا عنه لكن لا أفضل ان يدخل المجلس في نقاش هذا الموضوع في أي جهة كانت، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، وهذا الامر اذا اراد المجلس مستقبلاً سيوضح في حينه، ونسير الان ومجلسكم هو المجلس المسؤول والامين على قضايا شعبه وليس هناك ما يدعو حقيقة لبحث شيء مستعجل الان، الشيخ ابراهيم.

السيد ابراهيم خريسات: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة، قد تصدر الصحف غداً، وإذا بها تتحدث عن موضوع يجهله الكثيرون، وهم بحاجة على الأقل الى معلومات توضح لهم ما حدث هذا اليوم حتى يكونوا بالصورة، وأما ما هو مطلوب من تقرير عن الاعمال التي حدثت وعن أسبابها وعن مبرراتها إذا كانت هناك مبررات، او تحليل لهذه الاوضاع، وإذا كان هناك دوافع أخرى حقيقة هذا لا بأس ان يترك

هذا الى جلسة قادمة، نسمع فيها من الحكومة عن هذا العمل الذي حدث والاجراءات التي تمت، ثم يترك للمجلس مناقشة الموضوع وقوله فيه اما الآن يمكن أن يقوم به جهاز بصورة مبسطة عما حدث كمعلومة يستمع اليها النواب وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان، حقيقة هناك شيء غائب عن الاخوان جميعاً.

هذا المجلس مجلس منتخب مؤتمن على امانة واضحة، ومحدده بالدستور والقانون والنظام الداخلي، ولا جديد فيه، ونحن ما حصل اليوم هو شيء طبيعي، اخواننا المواطنين لهم حق التعبير بالطريقة التي يرونها مناسبة، سواء بالقول او الكتابه او التعبير، نحن نريد التعددية والحزبية لسمع بعضنا بعضاً، فنحن لا نضيق بأي رأي ولا بأي تعبير من رأي بأي شكل من الاشكال. كل ما نريده هو ان يكون الحوار بالحدود الاصولية التي توصل الرأي دون اساءة، ودون خروج عن النظام او التشريع، ويبقى مجلسكم الكريم الكبير ايضاً يتسع لكل اخوانه وأهله ولا اجد ان هناك شيء غير طبيعي، الا ما يمكن ان يكون هو تصحيح لاساليب يمكن ان تصحح ويتناصح فيها، فمن حق الناس ان يعبروا من حق الناس ان يقولوا ما يشاؤون وانتم المسحتم المجال لانفسكم ولغيركم ان تقولوا ما تشاؤون موضوع البحث هو موضوع التشريع، موضوع نهى عليه الدستور، نص عليه قانون معين من عام (٥٢) موضوع هذا البلد - والحمد

حججه الطبيعي:

ونستمر - اذا سمحتم - بالقانون المعروف، وان اردتم اي تفسير مستقبلاً تأتي لأن الامر لا يستحق اكثر من ذلك. من حق المجلس ان يطلب ما يشاء لكن الان ليس وقته الان.

استاذ المقرر.

الدكتور محمد ابو فارس مقرر اللجنة القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاها القانوني عدة اجتماعات لدراسة مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٢ وذلك على النحو التالي:

الاجتماع الاول:

بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٣ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء: د. همام سعيد، د. احمد الكوفحي، عبدالسلام فريجات، ود. علي الفقير. وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء: يوسف المبيضين، ونايف الحديد رحمه الله.

وتغيب بدون عذر كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. ماجد خليفة، محمد فارس الطراونه، د. قسيم عبيدات. وحضر الاجتماع معالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية وشارك من النواب سعادة السيد

الله - بقيادته الحكيمه يوحدته الوطنية، بوعري ابنائه، هو اكبر من ان ينال منه اي طامع، بأي وسيلة كانت المسيرة اقوى والخير اكبر واعم - ان شاء الله - وعبرنا اكثر من مره ان التشريع والحق والعدالة هو المطلوب، وللسنا ضد احد، ولا نقبل ان نكون ضد احد الا مع العدالة، ومع الدستور ومع القانون ومع الوحدة الوطنية، وللدكم الذي ائتمنكم على هذه الامانة، ينتظر منكم رص الصفوف ووحدة الكلمة، وان لا نقف عند قضايا صغيرة، يمكن - لا سمح الله - ان تعاطمت ان تعطي شيئاً سلبياً، وهذا - ان شاء الله - بعيد المنال عن اي تيه سيئه تريد ان تنال من وحدة هذا البلد الطيب فوحدتكم هي الاولى، وقوتكم هي الاولى وانتم المؤتمنون وانتم الذين اقسمتهم قسماً عظيماً ان تؤدوا الامانة على خير وجه وبعدالة وبحق.

فأرجو ان لا يعطى هذا الامر اكثر مما اخذ وان نقف عند هذه الامور، وامرور تصحح بالطرق العادية، وكما قلت انني اؤمن بوعي الجميع عن تجاوز هذه النقطة، وحتى التعبير في المخاطبة، يمكن ان يصحح، وانا واحد منكم والكل حريص على كرامة المجلس وعلى ان تكون هذه السلطة في مكانها الطبيعي.

حولت للنائب العام بعض القضايا التعبيرية التي نريد منها تعليم الناس. كيف يخاطبون بعضهم بعضاً.

حتى اسلوب المخاطبة والفاظ المخاطبة ان تكون متقاه وضمن ما يجب ان يكون عليه الخطاب لهذا اخوانا انا لا ارى ان يكون هناك اكثر من هذا وان لا يعطى هذا الموضوع اكثر من



كل من اشغلي

ابراهيم خريسات.

حيث استمعت اللجنة الى السادة: طارق مصاروه رئيس تحرير الاق، هاني الحوراني نائب رئيس تحرير مجلة الاق، كمال رشيد مجلة الرباط، جورج حداد من الدستور.

#### الاجتماع الثاني

بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٩ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. احمد الكوفحي، د. همام سعيد، د. ماجد خليفة، وتغيب بدون عذر كل من اصحاب المعالي السادة الاعضاء: د. قسيم عبيدات، عبد السلام فريجات.

كما شارك في الاجتماع معالي النائب السيد محمد فارس الطراونه وحضر الاجتماع معالي السيد محمود الشريف وزير الاعلام ومعالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

حيث استمعت اللجنة الى كل من السادة: غازي السعدي دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية ماهر الكيالي دار الفارس للنشر والتوزيع، فتحي خليل البس دار الشروق للنشر والتوزيع.

#### الاجتماع الثالث

بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣٠ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. احمد الكوفحي، د. همام سعيد، عبد السلام فريجات، د. ماجد خليفة. وتغيب بدون عذر معالي النائب الدكتور قسيم عبيدات عضو اللجنة كما شارك في الاجتماع سعادة النائب السيد ابراهيم خريسات.

وحضر الاجتماع كل من:

معالي السيد محمود الشريف وزير الاعلام، ومعالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

#### الاجتماع الرابع

بتاريخ ١٩٩٢/٧/٦ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. قسيم عبيدات، د. ماجد خليفة، د. احمد الكوفحي، د. همام سعيد، عبد السلام فريجات.

وحضر الاجتماع معالي السيد محمود الشريف وزير الاعلام ومعالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية كما شارك جانب من الاجتماع سعادة النائب الدكتور ذيب مرجي.

#### الاجتماع الخامس

بتاريخ ١٩٩٢/٧/٨ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. همام سعيد، د. احمد الكوفحي، د. قسيم عبيدات، د. ماجد خليفة، عبد السلام

فريجات.

وشارك في الاجتماع النواب السادة: الشيخ ذيب انيس، عبد الكريم الدغمي.

#### الاجتماع السادس

بتاريخ ١٩٩٢/٧/١١ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. همام سعيد، د. ماجد خليفة، عبد السلام فريجات، د. احمد الكوفحي.

وتغيب بدون عذر عضو اللجنة المعالي الدكتور قسيم عبيدات وحضر الاجتماع معالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

واستمعت اللجنة الى عطوفة السيد سليمان القضاء نقيب الصحفيين.

#### الاجتماع السابع

بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:-

د. ماجد خليفة، د. احمد الكوفحي، د. همام سعيد.

وتغيب بدون عذر عضو اللجنة معالي الدكتور قسيم عبيدات.

وحضر الاجتماع معالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

#### الاجتماع الثامن

بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢١ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور

مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. همام سعيد، د. ماجد خليفة، عبد السلام فريجات، د. احمد الكوفحي، وتغيب بدون عذر عضو اللجنة معالي الدكتور قسيم عبيدات.

وحضر الاجتماع كل من معالي السيد محمود الشريف وزير الاعلام ومعالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

#### الاجتماع التاسع

بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٧ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. احمد الكوفحي، د. همام سعيد، د. قسيم عبيدات، د. ماجد خليفة.

وتغيب بدون عذر عضو اللجنة معالي السيد عبد السلام فريجات.

وحضر الاجتماع كل من معالي السيد محمود الشريف وزير الاعلام ومعالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

#### الاجتماع العاشر

بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:-

د. ماجد خليفة، د. احمد الكوفحي، عبد السلام فريجات، د. همام سعيد.

وتغيب بمعذرة عضو اللجنة معالي

الدكتور قسيم عبيدات وحضر الاجتماع كل من:

معالي السيد محمود الشريف وزير الاعلام.

معالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

تقرير اللجنة القانونية في مجلس النواب عن مشروع قانون المطبوعات

مقدمه:

تعتبر حرية الصحافة والطباعة من الحريات العامة الاساسية، فهما وسيلة تعبير اساسية عن الرأي:

وان حق الاردنيين في ممارسة الصحافة والطباعة بحرية هو حق مستمد اساسا من الدستور، وبصورة مباشرة، وهذا الحق يتوافق مع الوثائق الدولية ذات العلاقة أيضا.

كما ان المبدأ الاساسي الذي يحكم حرية الصحافة والطباعة - وفقا لنص المادة (١٥) من الدستور الأردني - هو اطلاق هذه الحرية، واحالة أمر تنظيمها الى التشريع العادي.

وعلى ذلك، فاهمية القواعد التي يضعها المشرع العادي لغايات تنظيم (حرية الصحافة والطباعة) انما تتبع من كونها قواعد تنوّل تفصيل ما اجمله المشرع الدستوري من مبادئ في مادة واحدة مما يتطلب من المشرع العادي وهو ينظم هذه الحرية ان يتوخى الدقة والحذر، فلا يكون بهذا التفصيل اداة لتقييد هذه الحرية او سلبها، وانما يكون اداة لتنظيمها واثرائها، اخذاً بعين الاعتبار أول ما يأخذ من الاهداف التشريعية

ازالة كافة المعوقات التي تقف امام حرية كفلها الدستور لجميع المواطنين.

ولما كان الدستور قد اطلق حرية (الصحافة والطباعة) مع التركيز على ان ممارسة هذه الحرية انما تكون (في حدود القانون).

ولما كانت مهمة المشرع العادي في وضع (قانون المطبوعات) على هذا القدر من الاهمية والدقة، فانه يمكن اجمال المبادئ والمرتكزات لقانون المطبوعات على الوجه التالي:

١ - التّصّير بحدود التشريع العادي للصحافة والطباعة وبدقة المسؤولية التشريعية في هذا الصدد:

ان دور المشرع العادي في تنظيم حرية (الصحافة والطباعة) يمتاز بالدقة والخطورة، وبيان ذلك ان المشرع الدستوري قد اورد هذه الحرية مجردة عن الحدود والضوابط، وترك أمر رسم الحدود ووضع الضوابط للمشرع العادي.

فالاردني (يعرب عن رأيه بحرية ... بشرط ان لا يتجاوز حدود القانون)، و (الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون)، و (لا يجوز تعطيل الصحف ولا الغاء امتيازها الا وفق احكام القانون).

والرقابة المحدودة (على الصحف ... يفرضها القانون)، وتنظيم اسلوب المراقبة على الموارد من مهام القانون، تلك الاحالة الدستورية تؤكد مدى أهمية ودقة دور المشرع العادي في صياغة احكام قانون المطبوعات، وتؤكد في الوقت نفسه - مع اطلاق الدستور لحرية الصحافة والطباعة - ان يكون التشريع العادي اداة اثرّاء لهذه الحرية، وتفعيل لمظاهرها

في قالب قانوني.

٢ - التأكيد والتركيز على الدور الايجابي للدولة في حرية الرأي:

جاء صدر المادة (١٥) ١/ من الدستور ليؤكد على ان (تكفل الدولة حرية الرأي).

ان هذا النص الدستوري على كفاية الدولة لحرية الرأي بما في ذلك (حرية الصحافة والطباعة) ينبغي ان يشير لدى المشرع العادي - وبصورة تلقائية مسألة الضمانات التي ينبغي على الدولة تقديمها لكفالة هذه الحرية.

كما ان هذا النص الدستوري يؤكد على الدور الايجابي الذي ينبغي ان تتخذه الدولة في كفالتها وضماناتها ازاء هذه الحرية، وبالتالي تؤكد سعي المشرع العادي لترجمة هذا الدور في قواعد قانونية.

ان حرية الصحافة لا يمكن النظر اليها الا على انها جزء من مجموع الحريات الدستورية، وهي جزء على درجة من الاهمية حملت المشرع الدستوري، على تبني فكرة (الكفالة) في المادة (١٥) على وجه الخصوص دون غيرها من المواد التي وردت في الفصل الثاني من الدستور تحت عنوان (حقوق الاردنيين واجبايمهم)، ولئن تأكد دور الدولة الايجابي ودعمها في حقوق وحريات اخرى (تعليم ... صحة ...) فان حرية الصحافة والطباعة لا تقل في اهميتها عن باقي الحريات العامة ان لم تفقها، مما يستدعي التأكيد من خلال التشريع العادي لقانون المطبوعات على الدور الايجابي الذي يقع على عاتق الدولة.

١ - فكما انه لا يكفي ان يقال ان الدولة تكفل للمواطنين حق التعليم اذا لم تنشئ لهم

مختلف المدارس والجامعات ... وكما انه لا يكفي ان يقال ان الدولة تقرر للمواطنين حق الرعاية الصحية دون ان تضمن لهم انشاء مختلف المستشفيات ... فانه لا يكفي ايضا ان يقال ان الدولة تكفل حرية الرأي كما ورد في المادة ١/١٥ من الدستور دون ان تضمن حق انشاء الصحف وحرية التعددية والتنوع وهما ضمانات حرية الاختيار وحرية الانتقاء الذي لا يتأتى الا بحرية اصدار الصحف.

ب - ان حرية الصحافة ليست امتيازاً للصحفيين، بل انها تستمد جذورها من حرية المواطن ومن حقه في ان يتابع ما يجري في المجتمع الذي يعيش فيه وفي العالم الذي اصبح قرية صغيرة مع ثورة المواصلات، كما ان حرية الصحافة تستمد جذورها ايضا من حق المواطن في ان يراقب ويحاسب مثليه، فهي مقررة اصلا لصالح الشعب وما الصحافة الا نائبة عنه في ممارسة هذه الحرية.

ج - ان حرية اصدار الصحف تمثل العنصر الاساس في حرية الصحافة وهي ضمان حرية الصحافة وهذه الحرية هي التي تكفل التعدد والتنوع وحرية الانتقاء التي لا تتأتى الا بحرية اصدار الصحافة التي تتسق مع المرحلة التي تمر بها والتي تشهد انفتاحا اقتصاديا وانفتاحا سياسيا يؤدي ويوصل بالضرورة للانفتاح الاعلامي.

٤ - في التصور الشامل لحرية الصحافة



والطباعة: ان التصور الشامل والتكامل لحرية الصحافة والطباعة، لا بد أن يرتكز الى فهم واضح لآلية عمل الصحافة والطباعة، وللأفراد او الجماعات الذين تشملهم هذه الآلية، وصولا الى بسط هذه الحرية وتأكيدا على مختلف المراحل التي تمر بها هذه الآلية.

فحرية الصحافة تمتد بظلالها على آلية الصحافة لتطال (حرية التملك) و (حرية الانتاج) و (حرية التوزيع)، والدقة التشريعية تقتض مراعاة هذه المراحل الثلاث:

#### ١ - حرية التملك:

والفكرة الواجب تقريرها عند التعرض لنقطة الملكية هي ان قسواعد التملك وتفصيلاته ليست هدفا في حد ذاتها، فالصحافة هي حرية في الدرجة الأولى ونتائجها في التنوير والتثقيف وصياغة الرأي العام والوفاء بحق إيصال المعلومات واستقبالها كل ذلك يجعلها ذات طبيعة خاصة وغير تقليدية، والمشرع العادي مدعو لان يتناول مسألة الملكية في اطار هذه الفكرة.

\* يضيفي مزيدا من حرية الصحافة بما يواكب فكرة تعدد المنابر الفكرية والسياسية.

\* ونعدد اشكال الملكية، وأشخاص المالكين، أفرادا ومؤسسات... وجهات الاصدار، ذلك بأن التعدد في هذا المقام ركن مكن لضمان الحرية.

\* ولا يجعل من الضوابط المادية المالية قيда على انشاء الصحف واستمراريتها، لئلا يكون التشريع مصادرة عند المنح.

\* ويتخلل عن ما يمكن أن يسمى التفاق الديمقراطي، فلا يجازي جهة على حساب اخرى في تقريره قواعد الملكية.

#### ب - حرية الانتاج (التحرير):

يكاد النص الدستوري ينص على تحريم الرقابة على كل اشكال الصحافة والطباعة، فالدستور لا يسمح الا بفرض رقابة محدودة وذلك في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني وفي ظروف محددة ٤/١٥ من الدستور. وبالطبع فهذا استثناء لا يجوز التوسع فيه.

ان تحريم الرقابة أمر منطقي، فبديل الرقابة المسبقة هي المحاسبة اللاحقة لمن يسيء استخدام حرية الرأي، وهذه المحاسبة ليست بديلا بالمفهوم الدقيق بقدر ما هي جزءا على الاخلال بحرية الرأي ينظمه التشريع العادي حماية لهذه الحرية.

#### ج - التوزيع:

ان الصحافة وجدت أساسا كتعبير عن نوع من - الحريات الدستورية، مما يثير في هذا المقام حقا على درجة من الأهمية وهو حق القارئ في الاطلاع على الأخبار ومجريات الأمور والتعرف على الحقيقة وتحصيل المعلومات... وهو ما يسمى في علم الحريات بحق المواطن في الاعلام، وهذا يؤكد ان هناك التزاما على كل

وفقا لاحكامه «الواردة في نهاية تعريف» الصحفي بعبارة «أو اتخذ الصحافة مهنة له» وذلك للأسباب التالية:

(١) يستلزم نص المشروع الأصلي ان يكون «الصحفي مسجلا في نقابة الصحفيين اي انه يربط اعمال قانون المطبوعات بالنسبة للصحفي (سواء من يرأس تحرير مطبوعة صحفية او من يرخص له باصدار مطبوعة صحفية... الخ). بدوام صفة تسجيله في نقابة الصحفيين وفي ذلك ربط غير منطقي فالصحافة مهنة وليست ادراجاً في سجل وصفة الصحفي لصيقة بمن يمتن مهنة الصحافة.

(٢) ان تسجيل الصحفي في سجل النقابة هو اجراء كاشف وليس منشأ للصفة المهنية للصحفي، فلا يجوز ان يعلق حق الصحفي في رئاسة تحرير صحيفة او في الحصول على رخصة اصدار صحيفة على كونه مسجلا او غير مسجل في النقابة.

(٣) كما وان التطبيق العملي ينشأ عن عدم صحة ما ذهب اليه المشروع الاصلي فالتسجيل في النقابة منوط بدفع رسم سنوي، فماذا يكون عليه الحال لو ان رئيس تحرير احدى الصحف لم يدفع رسمه السنوي؟ انه يصبح غير صحفي سنداً لتعريف المشروع للصحفي، فهل يعتزل عمله؟

(٤) واخيرا فان الصحافة مهنة، ومن اتخذ الصحافة مهنة له فهو صحفي، ولا يصح ان تصدر حقوقه بسبب كونه غير مسجل في نقابة الصحفيين.

الجهات المعنية وخصوصا الرسمية بفتح قنوات الاعلام والاتصال والتمكين من الحصول على المعلومات ييسر وسهولة، ويدعو المشرع العادي لتقنين حق المواطن في الاعلام وما يستلزمه من تبعات تقع على الاجهزة المعنية بضخ الاخبار والمعلومات. يستفاد مما تقدم، ان فلسفة تنظيم المشرع العادي لحرية (الصحافة والطباعة) انما هي قائمة في الأساس على فكرة ان المشرع الدستوري قد اطلق هذه الحرية، وان امر تنظيم هذه الحرية منوط بالمشرع العادي ليمارس دورا إيجابيا باثراء هذه الحرية وتأكيدا، وليخرج بتشريع أمثل للمطبوعات بعد ان تزامحت القوانين على تقنين بعض من اوجه هذه الحرية. وفي ضوء ما تقدم تدارست اللجنة القانونية مشروع قانون المطبوعات المقدم من الحكومة، وفيما يلي بيان بالمواد والتعديلات التي اجرتها اللجنة على المشروع مشفوعة بالأسباب الداعية الى ذلك:

«هذا وقد تم اعفاء سعادة المقرر من التلاوة وهذا هو نصه:-

#### المادة (٢):

رأت اللجنة:

- حذف عبارة «اجهزة الاعلام» والتعريف المبين الى جانبها، ذلك لان هذه العبارة لم ترد في المشروع حتى يوضع تعريف لها.

- استبدال عبارة (او في مدة اطول) الواردة في البنود (٢) بعبارة (او على فترات اطول).

- استبدال عبارة «واتخذ الصحافة مهنة له

هذا من الشغل

- تعريف المكتبة يصبح كما يلي:

المحل التجاري المرخص لبيع الكتب  
وادوات الكتابة والصحف والمجلات  
والمطبوعات الاخرى.

المادة (٤) رأت اللجنة:

- استبدال كلمة «عملها» اي عمل الصحافة  
بكلمة «مهمتها» اي مهمة الصحافة، وقد تم  
هذا الاستبدال للتدليل على ان العمل الذي  
تمارسه الصحافة بحرية ليس عملاً فحسب  
بل هو مهمة ملقاة على عاتقها وشتان ما بين  
العمل الذي قد يمارس او لا يمارس وبين  
المهمة التي تعني عملاً يجب ممارسته.

- واستبدال عبارة «في تزويده» بعبارة «وعليها»  
تقديم» وذلك لجعل تقديم الاخبار وخلافها  
للمواطنين واجبا على الصحافة كما هو حق  
لها.

- واستبدال عبارة «بالاخبار والتعليقات» بعبارة  
«المعلومات والخدمات الاخبارية» لأن هذه  
الاخيرة اعم وأشمل ويشمل الاخبار  
والتعليقات والتحليلات والصور الاخبارية  
والتقارير والاستطلاعات... الخ.

- واستبدال عبارة «في اطار الحفاظ على الحريات  
والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية  
الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها» بعبارة «في  
حدود القانون». ذلك لأن ممارسة الصحافة  
لمهمتها بحرية لا تكون في حدود ما ذكر  
المشروع بل في حدود القانون اي كل  
نصوص القوانين ذات العلاقة، كما وان اطار  
الحفاظ على الحريات... هو احد الاطر  
القانونية ليس الا.

المادة (٦) الفقرة - أ - والفقرة - د -

أ - اضافة كلمة «و (الاسلامي)» بعد كلمة  
(العربي) الواردة فيها.

د - استبدال كلمة (سرا) الواردة في آخرها  
بكلمة (سرية).

المادة (٧)

تم استبدال عبارة «للأفراد والجماعات  
والمؤسسات المرخصة» بعبارة «لأي شخص»،  
لأن هذه الاخيرة تتسق مع تعريف الشخص  
الذي جاء في المادة (٢) من ناحية ومن ناحية  
اخرى تشمل كلمات «الأفراد والجماعات  
والمؤسسات الواردة في نص المشروع».

المادة (٩)

رأت اللجنة حذف هذه المادة.

- لأن ما ورد في هذه المادة غير قابل للتحديد  
حتى يتم النص على منع المطبوعات من نشر  
ما يتعارض معه، فكيف يمكن تحديد ما  
يتعارض مع مبادئ الحرية مبادئ المسؤولية  
الوطنية، حقوق الانسان، احترام الحقيقة،  
قيم الامة؟

- وكيف يمكن ان تعتبر المطبوعة حرية الفكر  
والرأي والتعبير... الخ ما هو المعيار في هذا  
الاعتبار؟

- ولأن القوانين وبخاصة قانون المطبوعات قد  
تكفل بتحديد مالا يجوز للمطبوعة نشره او  
عدم نشره.

المادة (١٠):

رأت اللجنة حذف هذه المادة:

- لأنها تتحدث عن ضرورة تقييد الصحفي  
بأخلاق المهنة وآدابها، ومكان ذلك قانون

المادة (١٤):

رأت اللجنة:

- استبدال عبارة «يشترط في رئيس التحرير  
المسؤول ما يلي» بعبارة «يجب ان يكون لكل  
مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول يشترط  
فيه ما يلي» وذلك لأن النص في المشروع قد  
جاء خالياً من وجوب ان يكون لكل مطبوعة  
صحفية رئيس تحرير.

- حذف عبارة «عمل او» من الفقرة (د) من  
المادة، لأنه من غير المعقول ان يمنح رئيس  
التحرير ممارسة اي عمل آخر سواء في  
مطبوعته او غيرها فقد يكتب مقالا لمطبوعته  
او غيرها وكتابة المقال عمل، وقد يدير ادارة  
المطبوعة عند غياب مديرها، وهذا عمل.

- تعديل الفقرة (أ) لتصبح «ان يكون صحفياً»  
وذلك بحذف باقي الفقرة لنفس الاسباب  
الداعية لتعديل تعريف الصحفي في المادة  
(٢).

- اضافة فقرة جديدة تحت رقم (هـ) نصها (ان  
يكون رئيس التحرير) «غير محكوم بجناية او  
جناية غيلة بالشرف او الاخلاق العامة»  
والحكمة من الاضافة واضحة.

- اضافة فقرة جديدة تحت رقم (و) (ان يكون  
رئيس التحرير) «مقبياً اقامة فعلية في محل  
صدور المطبوعة». ولا تخفى الحكمة من  
الاضافة حيث ان هذا الشرط يضمن وجود  
رئيس التحرير على رأس عمله الذي هو غالباً  
ما يكون مسؤولاً جزائياً ومدنياً عن ما يعتور  
هذا العمل من زلل.

- تعديل ترتيب المادة (١٤) لتصبح الفقرات من  
(أ) الى (و) بنوداً في الفقرة (أ) من المادة

نقابة الصحفيين وليس قانون المطبوعات.

- بالاضافة الى ذلك فهي تتحدث عن «احترام  
حقوق» و«توخي دفة ونزاهة» و«عدم  
استغلال» وكلها عبارات عامة تصلح في  
سياق دستور لاختلاق مهنة الصحافة لا  
لقانون المطبوعات...

المادة (١١):

رأت اللجنة:

- استبدال عبارة «على المطبوعة الصحفية»  
بعبارة «على مصدر المطبوعة الدورية»،  
وذلك حتى يكون الواجب على شخص لا  
على غير شخص، كذلك فان عبارة «المطبوعة  
الدورية» اشمل، حيث تشمل بحسب  
التعريف المطبوعة الصحفية والمطبوعة  
التخصصية.

- حذف كلمة «المالية» حتى يشمل الحكم كافة  
الوارد وليس «المالية» فقط.

- حذف عبارة «ان تكون» لغايات الصياغة  
واستبدال ضمير المؤنث في «عليها» بضمير  
المذكر «عليه» نظراً لانصرافه الى «مصدر  
المطبوعة».

- اضافة كلمة «اجنبية» بعد كلمة دولة لاختراج  
الدولة الاردنية من شمول كلمة «دولة».

المادة (١٢):

رأت اللجنة:

- استبدال كلمة «اصحاب» الواردة في صدر  
المادة بكلمة «مصدر» ليصبح النص «على  
مصدر المطبوعة الدورية» لأنها ادق في  
الدلالة، وللتناسق مع صدر المادة (١١)  
ايضاً.



واضافة فقرة جديدة تحت رقم (٢).  
- اضافة فقرة ثانية الى المادة تنص على:

٢ «فيما عدا ما ورد في البندين (ب) و (هـ) لا تنطبق احكام بنود الفقرة السابقة على رئيس تحرير المطبوعة التي يصدرها حزب» وذلك لان مطبوعات الاحزاب تغلب عليها الصفة الفكرية لا الصحفية، وهي مطبوعة تعبر عن وجهة نظر ورأي جماعة من الناس يفترض انها موحدة الفكر والرأي.

المادة (١٦):

في البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة ولاغراض اللغة والصياغة رأت اللجنة استبدال عبارة «به» بعبارة «فيه» وعبارة «بتلك المواضيع» بعبارة «في ذلك الموضوع».

المادة (١٧):

رأت اللجنة:

- حذف عبارة (أو للترجمة) او لمكتب للاعلان والدعاية) الواردة في آخر الفقرة جـ / ١ من المادة.

- اضافة عبارة (او دار للترجمة او مكتب للاعلان والدعاية) في آخر الفقرة جـ / ٢ من المادة.

وذلك مراعاة للتوازن المنطقي ما بين المؤهل العلمي للمدير المسؤول، ومدى أهمية الأعمال والنشاطات التي يديرها.

المادة (١٨):

رأت اللجنة:

حذف كلمة (لا) الواردة في اولها.

المادة (٢٠):

اضافة بند جديد للفقرة (أ) من المادة يعطى رقم (٣) بالنص التالي:

«للحائز على شهادة جامعية وفي ذلك تكريس لحق الملكية مع المحافظة على المستوى العلمي السلازم والضروري لمن يمنح له الترخيص، مع الاشارة الى ان النص المضاف موجود في قانون المطبوعات الساري المفعول.

- حذف البند (٥) من الفقرة (أ) من نفس المادة لعدم انسجامه مع واقع عمل وكالات الانباء الذي تطور بحكم تطور العلوم والاختراعات.

- وتقتضي الاضافة والحذف المذكوران اعادة ترقيم بنود الفقرة (أ) من نفس المادة.

- حذف الفقرات (جـ، د، هـ) من نفس المادة، وقد وافقت الحكومة ممثلة بوزير الشؤون البرلمانية والاعلام على هذا الحذف.

المادة (٢١):

رأت اللجنة:

- حذف العبارة التالية من صدر المادة (من قبل اي شخص او جهة يحق له أو لها الحصول عليها بمقتضى احكام هذا القانون مستكملاً الشروط المنصوص عليها فيه) وذلك لان المادة (٢٠) من المشروع قد عدلت وحددت لمن تمنح رخصة اصدار المطبوعة الصحفية وبديهي ان الطلب يقدم من قبل من اي ممن عدتهم المادة المذكورة.

- استبدال عبارة «ولمجلس الوزراء» الواردة في المادة بعبارة «وعلى مجلس الوزراء» وذلك حتى يصدر قرار مجلس الوزراء سلباً او ايجابياً خلال المدة المحددة في نفس المادة.

منحها وذلك « لانها تشكل تزيّدا لا مبرر له، وانسجاماً مع هذا الحذف استبدال كلمة «قرارة» السابقة للعبارة المطلوب حذفها بعبارة «قراره».

المادة (٢٥):

رأت اللجنة:

- حذف عبارة «والمجلة» من كل من الفقرتين (ب) و (جـ) من المادة وذلك لان المشروع لم يعرف مصطلح المجلة وقسم المطبوعة الصحفية الى يومية وغير يومية فقط، والمجلة هي المطبوعة الصحفية غير اليومية

المادة (٢٦):

رأت اللجنة:

- حذف هذه المادة باعتبارها تشكل قيداً كمياً لا مبرر له، فالعبارة لجدة المطبوعة الصحفية وما تتضمنه من اخبار وآراء وتحليلات وتعليقات لا لما تتضمنه من عدد صفحات.

المادة (٢٧):

رأت اللجنة:

- استبدال عبارة «الصحيفة او المجلة» الواردة في صدر المادة بعبارة «المطبوعة الصحفية» لان هذه العبارة الاخيرة تشمل المطبوعة اليومية (الصحيفة) والمطبوعة غير اليومية (المجلة) خاصة وان مشروع القانون لم يعرف مصطلح «الصحيفة» ومصطلح «المجلة».

- حذف عبارة «او رؤساء التحرير فيها اذا كانوا اكثر من واحد» لان لكل مطبوعة صحفية حسب ما جاء في المشروع رئيس تحرير مسؤول واحد فقط.

المادة (٢٨):

رأت اللجنة:

- حذف عبارة «اما بمنح الرخصة او برفض منحها» الواردة قبل نهاية المادة لانها تشكل تزيّدا لا مبرر له، فالمجلس اما ان يمنح الرخصة، او يرفض منحها ولا مجال الا للمنع او الرفض والرفض هنا يشمل الرفض الضمني اي اذا لم يتخذ المجلس قراراً في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه.

المادة (٢٢):

رأت اللجنة:

- حذف عبارة «ولقبه» الواردة في الفقرة (أ) من المادة وذلك لأن الرخصة يجوز منحها لشخص معنوي، وبديهي ان مثل هذا الشخص ليس له لقب، كما وان ليس لكل شخص طبيعى لقب.

- باستبدال عبارة (نشرها) الواردة في الفقرة (جـ) بعبارة (صدورها).

المادة (٢٣):

رأت اللجنة:

- استبدال عبارة «وللوزير» الواردة في صدر المادة بعبارة «على الوزير وذلك حتى يصدر قرار الوزير سلباً او ايجاباً خلال المدة التي حددتها المادة.

- حذف عبارة «بمنح الرخصة او رفض منحها» وذلك لانها تشكل تزيّدا لا مبرر له.

المادة (٢٤):

رأت اللجنة:

- استبدال عبارة «وللوزير» الواردة في وسط المادة بعبارة «على الوزير» حتى يتم اصدار قراره خلال المدة التي حددتها المادة.

- حذف عبارة «بمنح الرخصة او رفض



مجلس النواب

- اضافة العبارة التالية قبل بداية المادة «باستثناء المطبوعات الصحفية التي تصدرها الاحزاب السياسية» ذلك ان الالغاء الحتمي لرخصة المطبوعة الصحفية كما جاء في فقرتي المادة ليس مبعثه الا عدم جدية من منح له الترخيص في اصدار المطبوعة الصحفية، وهذا يفترض انه غير متوفر في الحزب السياسي.

- استبدال عبارة «الصحيفة اليومية» في البند (١) من الفقرة (ب) من المادة بعبارة «المطبوعة اليومية» وسبب الاستبدال سبق تكماله.

- استبدال عبارة «الصحيفة او المجلة الاسبوعية» في البند «٢» من الفقرة (ب) من المادة بعبارة «المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة مره في الاسبوع» لاسباب سبق ذكرها ولان العبارة الاخيرة هي من صلب تعريف المشروع للمطبوعة غير اليومية» مادة ٢.

- استبدال عبارة «الصحيفة او المجلة الشهرية او الفصلية بعبارة «المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة في مدة اطول من الاسبوع» لنفس السبب الوارد في الاستبدال السابق.

المادة (٣٠):  
رأت اللجنة:

- من الضروري اضافة عبارة «في العدد الذي يلي تاريخ ورود الرد» بعد كلمة «وجانا» الواردة في المادة وذلك حتى لا يكون توقيع نشر الرد مفتوحا بدون تحديد واتساقا مع توقيع النشر في المادة (٣١) التي تليها والاتحاد العلة بين النصين.

المادة (٣٣):  
رأت اللجنة:

- من الضروري اضافة عبارة «وقبل ورود الرد او التصحيح اليها» بعد عبارة «المطبوعة الصحفية» الواردة في الفقرة (أ) من المادة، اذ لا بد ان يكون التصحيح التلقائي الذي يعنى المطبوعة الصحفية من نشر الرد او التصحيح (الوارد اليها من صاحب العلاقة) قد وقع قبل ورود هذا الأخير.

المادة (٣٤):  
للضرورة اللغوية استبدلت اللجنة كلمة «دائمة» الواردة في نهاية المادة بكلمة «دائمة».

المادة (٣٧):  
لاسباب تكرر بيانها سابقا استبدلت اللجنة عبارة «صحيفة او مجلة» الواردة في المادة في موضعين بعبارة «مطبوعة صحفية».

المادة (٤٠):  
رأت اللجنة: ان تكون الرقابة على الطبع مسبقه حتى لا يتكبد مؤلف الكتاب او ناشره نفقات الطبع ومن ثم يكون الكتاب عرضة لعدم التوزيع او التداول فرأت تعديل صدر المادة ليصبح كالتالي «عل كل من يرغب في طبع كتاب في المملكة ان يقدم نسختين من مخطوطة الى مديرية المطبوعات والنشر قبل البدء في طبعه وللمدير اجازة او منع طبعه. اذا تضمن ... الخ المادة «كما وردت في المشروع».

المادة (٤١):  
رأت اللجنة:

- اضافة عبارة «كل من» بعد كلمة «عل» التي تبدأ بها المادة وذلك لغايات صياغية بحتة.

- استبدال عبارة «او بائع المطبوعات» الواردة في صدر المادة بعبارة «او دار النشر» اذ لم يعرف المشروع «بائع المطبوعات».

- اضافة عبارة «بقرار مسبب» بعد عبارة «وللمدير أن يرفض» الواردة في المادة وذلك لتسهيل الرقابة القضائية على القرار الصادر من المدير.

- استبدال عبارة «ومصادرة المطبوعة» الواردة في المادة بعبارة «ومنع دخول المطبوعة للمملكة» ذلك لان الغاية المنشودة هنا تتحقق بمجرد منع دخول المطبوعة وفي مصادرتها الحاق الضرر بمستوردها بدون مبرر.

- استبدال كلمة «البائع» الواردة في الجزء الاخير من المادة بعبارة «دار النشر» فالمشروع لم يعرف البائع.

المادة (٤٢):  
حذف المادة ويعاد الترقيم بدونها.

المادة (٤٤):  
رأت اللجنة:

حذف كلمة «النظامية» الواردة في صدر المادة بعد كلمة «المحاكم» وذلك حتى يشمل الحظر كافة محاضر المحاكم نظامية وشرعية وغيرها.

المادة (٤٦) والمادة (٤٧):  
رأت اللجنة:

دمج المادتين في مادة واحدة برقم (٤٦) وذلك لان حكمة الحظر في المادتين واحدة والاختلاف بين المادتين هو فقط في الجهة المخولة باعطاء الموافقة على الاستثناء من الحظر حيث رأت اللجنة عدم الاخذ بالاستثناء، بحيث يصبح نص المادة كالتالي:

مادة ٤٦ :  
يحظر على كل من مالك اي مطبوعة صحفية ورئيس تحريرها ومدير تحريرها واي محرر فيها واي مراسل لها واي كاتب اعتاد الكتابة فيها ان يتلقى او يقبل بحكم ملكيته لتلك المطبوعة او وظيفته فيها او مهنته او بسببها او في سياق ممارستها او ارتباطه بها او لاجلها من اي جهة محلية او اجنبية اي معونة او هبة مالية.

المادة (٥٢):  
حذف هذه المادة ويعاد الترقيم بدونها:

المادة (٥٣):  
استوجب دمج المادتين (٤٦) و (٤٧) في مادة واحدة حذف المادة (٥٣) مع تعديل المادة (٥٤) على الوجه التالي بيانه:

المادة (٥٤):  
استوجب دمج المادتين (٤٦) و (٤٧) تعديل صدر هذه المادة ليصبح «اذا خالف اي من المذكورين في المادة (٤٦) من هذا القانون اي حكم من احكامها فيعاقب ... الخ المادة كما وردت في المشروع.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي

ملاحظة :  
- مخالفة رئيس اللجنة سعادة السيد حسين محلي.  
- مخالفة اعضاء اللجنة: معالي الدكتور ماجد خليفة، معالي السيد عبدالسلام فرجحات.

كلد من الله على

معالي رئيس المجلس: استاذ فخري .

السيد فخري قعوار: اقترح معالي الرئيس قبل ان نبدأ، ان نتحدث بتوجهات عامة، حول القانون وكيف ينبغي ان يكون، وما هي تصوراتنا حوله بصفة عامة قبل ان نقوم بالتفاصيل، هذا اقتراعي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت لي، لعله الاخ الذي يريد ان يعطي بعض الملاحظات حول هذا الموضوع، من خلال المواد الاولى والثانية، ثم نبدأ بالمواد الحقيقة بنص القانون، فهناك مفتوح المجال لأي ملاحظة عامة.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

انا برأيي انه الحديث سيكون مفيداً اذا تحدثنا بصفة عامة، حتى يعني نحدد المسارات التي يريد المجلس ان يمشي باتجاهها.

اما اذا دخلنا في التفاصيل ستصبح القضية العامة غائمة وغير واضحة، فلذلك اقترح ان نتحدث بالتوجهات العامة، وان نتعامل مع هذا القانون بمستوى كبير من المسؤولية نظراً لأهميته وحساسيته، وان لا يقل مستوى التعامل معه عن مستوى قانون الاحزاب او غيره من القوانين الاساسية.

معالي رئيس المجلس: استاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة، يعني التوجهات العامة ان لم يكن لها اثر في صياغة القانون لا وزن لها، ولذلك انا اخشى ان نصرف وقتاً طويلاً في هذا والمما حينئذ نناقش كل مادة التوجه العام هو

الذي يمكن ان نناقش به، وان نعتد عليه حينئذ نناقش اي مادة، وهذا يكون أجدى وادق حينئذ نناقش وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ذيب مرجي .

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس.

يعني لا اريد ان اكرر نفسي وانما اثني على رغبة المقرر فيما ذهب اليه، وان يستمر في قراءة مشروع القانون مادة مادة، وان نبدي ملاحظتنا العامة من خلال مواد القانون بحيث تصبح خاصة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حسني الشيب.

الدكتور حسني الشيب: معالي الرئيس. انا اعتقد ان ما تفضل به الزميل فخري قعوار امر بالغ الاهمية، الاطار العام والتوجهات العامة لهذا القانون هي التي تحكم النصوص وتفاصيل النصوص، وانا لا ارى ان ملاحظة الزميل مقرر اللجنة القانونية تتخالف مع الفكرة التي طرحها الاخ فخري، ولذلك اثني على ما طلب الاخ فخري وارجو فعلاً ان تتكون الفكرة العامة لترسم اطاراً ونحن نتعامل مع النصوص التفصيلية شكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

لعل هذا القانون لا يثير مشاكل كتلك

مناقشة المواد، لنعرف التوجهات حول كثير من القضايا، ثم بعد ذلك نبدأ بمناقشة المواد، انا حقيقة مع الزميل فخري في هذا التوجه، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هناك اقتراح وثنية، من يرى ان يكون هناك حديث حول التوجهات العامة قبل الدخول في المواد.

الي بأيذ هذا الرأي رجاءاً رفع الايدي؟ انا ارى ان نستمر بالمواد مادة مادة، واية ملاحظة الاخ فخري من خلال النقاش.

الاقتراح لم يزل الموافقة، فنبداً بالمواد ورجاءاً المداخلة في اي مادة تريدون استاذ فارس.

السيد فارس النابلسي: المخالفات معالي الرئيس لم تقرأ.

السيد المقرر: ليس هناك ادنى مخالفة قدمت، لم تقدم اي مخالفة، اكرر ليس هناك اي مخالفة لدي حتى اقراها وشكراً.

السيد فارس النابلسي: لأنه موضوع مخالفة لثلاثة من الزملاء.

معالي رئيس المجلس: استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

مذكور في تقرير اللجنة ان هنالك مخالفات ومخالفات حقيقية غير مرفقة، مثل ما تفضل سعادة الدكتور المقرر.

حقيقة الاخوان المذكورة اسماهم انهم خالفوا موجودين معنا في المجلس.

فارجو ان يوضحوا، اما ان يكونوا قد

التي اثارها قانون الاحزاب، حقيقي ليست هناك قضايا جوهرية خلافية في هذا القانون هنالك بعض القضايا، واعتقد ان مناسبة الحديث عنها كاتجاه حتى فكري واتجاه حريات صحفية يمكن ان تثار عند بحث تلك المواد بتفصيل والقاطها فاقترح سيدي الرئيس ان ندخل في مناقشة القانون مادة مادة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: الحقيقة المادة (٤٤) من النظام الداخلي تنص على ان بعد ان يوزع تقرير اللجنة على الاعضاء على الوجه المبين في المادة (٣٥) يعين المجلس يوماً للمذاكرة في مواده وفي اليوم المعين المذكور تجري المذاكرة في مواد مشروع القانون كل مادة بمفردها مع اي تعديل مقترح ادخله عليها، سواء قبل او اثناء المناقشة، ويجب ان يرجع الى رأي الاكثرية في الاقتراح على قبول او رفض كل مادة من المواد المذكورة، والتعديل المقترح، لذلك اقترح ان نسير في قراءة المواد وابداء رأينا فيه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ احمد عويدي يعني ثمشي؟

الدكتور احمد العبادي: يا سيدي. هذا القانون كما قيل سابقاً بأنه احد القوانين المهمة في بناء المسار الديمقراطي وبعائدي قبل ان ندخل في تفصيلات المواد لا بد ان يتضح لجميع الزملاء التوجهات التي تفضل بها سعادة الزميل فخري فارجو.

وانا حقيقة اثني على رأيه، وارى ان هناك ضرورة لمناقشة التقرير كما ورد، قبل البدء في



هذا من أصل

محبوا مخالفتهم، وأما أن تكون المخالفات موجودة لديهم، حتى يتم إعطاؤها للأمانة العامة وتصويرها، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: استاذ الدكتور ماجد خليفة.

الدكتور ماجد خليفة: إن مخالفتي تنصب على عدم موافقة اللجنة على قرارها في المادتين (٤٢) و (٥٢) بحذف المادتين، وعندما نصل إلى نص المادتين، سأتلو المخالفة.

معالي رئيس المجلس: جيد وشكراً. استاذ احمد عناب يوجد مخالفة؟

الدكتور احمد عناب: لا يوجد هناك مخالفة، أظن أنهم يعتبرون أن هناك مخالفة من نقيب الصحفيين.

معالي رئيس المجلس: استاذ المقرر نبداً بالمواد مادة مادة، والباب مفتوح لأي ملاحظة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس: استاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: الحقيقة أرجو أن تعطيني الوقت الكافي لأحدث في مجموعة من

النقاط حول هذا القانون. حول هذه المادة التي تتعلق بتسمية هذا القانون وتعلق بجوهر القانون، وليس بالتسمية فقط بعد أن شهد الأردن جملة تغيرات شملت جوانب مختلفة من الحياة، فإن إصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر، يواكب هذه التغيرات أصبح حاجة وضرورة لا غنى عنها، خاصة وأن قانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ قد صار تركة ثقيلة على الصحافة والصحفيين، وصار تركة ثقيلة على كل من يسهم أو يشملهم هذا القانون. وليس هناك من دليل اشد وضوحاً من المعاناة التي شهدها البلاد وشهدها الرأي الآخر عبر العقود الماضية، وبشكل اساسي عبر العقدين الماضيين.

والتغيرات التي شهدها الأردن، على ما فيها من ضائقة اقتصادية مشهودة، فإن وجهها الآخر المضيء يمثل في حالة النمو الحضاري، وإن بقيت بعض القوانين في جمودها وفي تكريسها للتخلف وعرقلتها لكل شكل من أشكال النمو أو التقدم. ومن الصعب، وربما من المستحيل أن نحقق نقلة حضارية عميقة إن لم ترافقها نقلة نوعية في القوانين، تلي متطلبات المرحلة، وتلي تطلعات أبناء الوطن إلى مستقبل أفضل وحياة أفضل.

وحين نتحدث عن نقلة نوعية في القوانين، فإن هناك مجموعة من القوانين، ينبغي أن نبداً من عندها، وإن نبداً بتطويرها، إلى أن تمشي باتجاه العصر. وإلى أن تكون قادرة على ارساء دعائم الديمقراطية. فقانون الاحزاب واحد من هذه المجموعة، ولكن لا يغيب عن بالنا أن هناك قوانين أخرى، وضعت في ظروف

الفهر، فجاءت معرقة لقانون الاحزاب، واذكر منها قانون الاجتماعات العامة الذي ما يزال معمولاً به حتى الآن. ونحن اليوم بصدد مناقشة قانون جديد للمطبوعات والنشر، ولكن لا يغيب عن بالنا أن هناك قوانين أخرى وضعت في ظروف القهر البائدة، فجاءت أيضاً

معرقة لحرية الصحفي ومقيدة له، مثل قانون نقابة الصحفيين وقانون حماية اسرار ووثائق الدولة اللذين ما يزالان معمولاً بهما حتى الآن.

واعود لاذكر، ان قانون الاحزاب، على اية صورة سينتهي عليها، سيفق قانون الاجتماعات العامة حائلاً أمام حرية العمل الحزبي، لان هذا القانون يقيد حرية الاجتماع لأكثر من خمسة اشخاص بشرط الاستئذان من الجهات المختصة وموافقتها. وهذه الجهات تلك حق الموافقة او عدم الموافقة دون ذكر الاسباب. فأي حياة حزبية ستكون في بلدنا إذا بقي قانون الاجتماعات العامة على ما هو عليه؟ وكذلك الحال بالنسبة لمشروع القانون الطروح علينا، فإنه على اية صورة سينتهي عليها، سوف يصطدم بقانون نقابة الصحفيين الذي يقيد الانتساب للنقابة بضرورة الممارسة في إحدى الصحف الاردنية المرخصة رسمياً من الحكومة الاردنية، وفي الوقت نفسه يحظر على الصحف ان توظف صحفياً غير مسجل في قيود

النقابة

ما أريد أن اخلص اليه هو أهمية الالتفات إلى القوانين ذوات العلاقة بقانون المطبوعات، بحيث تؤخذ بعين العناية والبحث، وبحيث تعطى اللجنة القانونية أولوية على غيرها من

القوانين. بمعنى ان قانون نقابة الصحفيين المدرج على جدول اعمال هذه الدورة الاستثنائية يجب ان يكون موضوع بحث في اقرب وقت ممكن، وسيكون من الأفضل بحث في اعقاب اقرار هذا القانون مباشرة، لما بين القانونيين من تداخل وتشابك.

وفي اعتقادي ان مشروع قانون المطبوعات والنشر الذي بين ايدينا، يحتاج لوضع اساس ثابت لحماية حرية الفكر والثقافة، ولتمكين المواطن من ممارسة حقه في حياة فكرية وثقافية حرة، تنمي الوعي والمعرفة، وترفع مستوى الحس بالمسؤولية الوطنية، وتسقط كل العوائق المصطنعة التي تحد من تطور الوعي، وتراكم المعرفة، وتفاعل الافكار والثقافات. فقد اتفقنا في هذا البلد، على ان تكون الديمقراطية سبيلنا، واتفقنا على عدم النكوص عن هذا السبيل، وصار لدينا ما يشبه اليقين بأنها - أي الديمقراطية - هي المخرج الاضطراري الوحيد للخروج من ازماتنا المختلفة، وللوقوف في مقدمة الاقطار العربية من حيث احترام حق الانسان في المشاركة والمعرفة وممارسة كل حقوقه وتأييد كل واجباته في اطار مؤسسي، تحميه سيادة القانون، وليس امزجة الافراد.

وعلى ان ننتبه الى التغيرات التي طرأت على العالم، والاثار التي ترتبت عليها، والمناخات التي باتت مواتية لنمو ظواهر مختلفة متناقضة، مثل التطور الصناعي والتقني، ومثل بروز الشركات المتعددة الجنسيات، ومثل انتشار المخاطة سلوكية ضارة. وبالمقابل، فإن الحياة الثقافية تتعرض لحملات افكار وتشويه وربما اعدام، بل



كلد من العمل

ان عالمنا النامي راح يفقد قيمه التقليدية وبساطته وحسه الانساني امام زحف القيم الاستهلاكية مما افقدنا الكثير من امكانات النمو الثقافي الطبيعي. ولذلك فان الحرص على ايجاد اسس صحيحة لتطور ثقافي وطيد الصلة بترائنا وحضارتنا وشخصيتنا ومكانتنا في هذا العالم المضطرب، صار امراً ملحاً لضمان تطور مدني شامل صحيح معافى. ويقدر ما يكون هذا القانون معبراً عن هذا الحرص، يكون اكثر نفعاً واكثر خدمة لأهدافنا في الحاق بعربة العصر، خاصة واننا على مشارف القرن الحادي والعشرين، وان طغيان المصالح اصبح هو المنطق الغالب، ولن يمك احد بأيدينا كي نهض، ولن يقل احد عثرائنا، اذا لم نعرف ماذا نريد، واذا لم نقم نحن - بقدراتنا الذاتية - على تحقيق ما نريد. . . .

وبعد، فان التطرق الى بعض الملامح المطلوبة في هذا القانون، ستكون فيه مصلحة وفائدة على طريق تلبية حاجة المرحلة الراهنة. فمهمة الصحفي تلخص في حريته في تقصي الخبر ومتابعته والتعليق عليه، وهي مهمة مرتبطة بأوثق رباط بحرية المواطن او القارىء في تلقي المعلومات الصحيحة والمعطيات الكافية ليستعين بها في تحديد موقفه وموقعه من الأحداث المختلفة. وحرية المواطن في الحصول على المعلومات حق اولي من حقوق الانسان. . . .

ومن ناحية ثانية لانه من الضروري تقليص الدور المركزي للسلطة التنفيذية في ادارة دفة الصحافة والاعلام، منع ايمان بأن وزارة الاعلام اصبحت شيئاً شبيهاً بلزوم مالا يلزم زومه افعي الديمقراطية، وفي زمن حرية الرأي

وحرية المناير وحرية الاعلام وحرية الصحافة، يصير وجود وزارة الاعلام قرينة دامغة على امتداد اصابع الحكومة الى كل مرافق الرأي المطبوعة والمنشورة. . . . ولذلك، فاني لن اطالب اليوم بالغاء وزارة الاعلام، واكتفي بالدعوة الى تقليص دورها في هذا القانون ما امكن وبالمقابل، فاني ادعو الى اعطاء صلاحيات اوسع لنقابة الصحفيين، التي لاحظت اهمال دورها في مشروع القانون، مما يعكس استمرارية النظر الى النقابة والى الصحافة والى الاعلام. كما لو كانت دوائر تابعة للوزارة. . . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس:

حقيقة اذا كان لي تعليق على المادة الاولى وعلى التقرير الذي تفضل به سماحة المقرر، فان الذين استمعت اليهم اللجنة في اجتماعاتها المتعاقبة من الصحفيين او المختصين بالصحافة، لا شك انهم يغفطون شريحة كبيرة من الصحفيين، لكن هناك شريحة اكبر لم تستشر كما ارى من الاساء الواردة في هذا التقرير. فارى انه قد استشير بعض رؤساء المجلات، وبعض رؤساء دور النشر. ولكن لم يستشر ايضاً صحفيين لهم جدور عميقة جداً في الصحافة، وخبرة كبيرة باعتقادي لو ان اللجنة المؤقتة استمعت اليهم لكان بالامكان ايضاً الرفض القانون بنزعم جديد وبأراء قد تساعد على اخراجه بشكل احسن من الذي نراه بين ايدينا، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة، فقط اجابة على سؤال الاخ احمد دعت اللجنة كل المعنيين بالامر، ودعيتهم اكثر من مرة، فبعضهم لم يحضر مع تكرار الدعوة له شكراً.

معالي رئيس المجلس: المادة الاولى معروضة على المجلس الكريم. هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة.

موافقة على المادة الاولى، استاذ البطوش.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة يسمى هذا القانون، قانون المطبوعات والنشر لسنة (١٩٩٢) وليس (٩١).

السيد المقرر: انا ذكرت ذلك في القراءة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، تفضل استاذ المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة : وزارة الاعلام.

الوزير : وزير الاعلام.

الاجهزة : مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

الاعلام : وكالة الانباء الأردنية

وغير ذلك من الاجهزة الاعلامية الرسمية.

المدير : مدير المطبوعات والنشر.

النقابة : نقابة الصحفيين الاردنيين.

الشخص : الشخص الطبيعي او المعنوي.

المطبوعة : كل وسيلة نشر دونت فيها الكلمات او الاشكال بالحروف او الصور او الرسوم او بالضغط او الحفر.

المطبوعة : المطبوعة الصحفية والمتخصصة الدورية بكل انواعها والتي تصدر في فترات منتظمة وتشمل:

١ - المطبوعة الصحفية وتشمل ما يلي:

١ . المطبوعة اليومية: المطبوعة التي تصدر يومياً بصورة مستمرة باسم معين وارقام متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

٢ . المطبوعة غير اليومية: المطبوعة التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الاسبوع او في مدة اطول وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

ب . المطبوعة المتخصصة: المطبوعة التي تختص بموضوع او اكثر في مجالات معينة على وجه التحديد وتكون معدة للتوزيع على المعنيين بها او على الجمهور

كل من اشعل

وذلك حسبما تنص عليه رخصة اصدارها.	جـ . نشرة وكالة الانباء:
المطبوعة الصحفية المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية بالأخبار والمقالات والصور والرسوم سواء صدرت كل يوم او اسبوع او شهر.	الصحافة : مهنة تحرير المطبوعات الصحفية واصدارها.
الصحفي : كل من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به واتخذ الصحافة مهنة له وفقا لاحكامه.	المطبعة : اجهزة انتاج المطبوعات بأنواعها المختلفة واشكالها ولا يشمل هذا التعريف الآلات الطابعة والكتابة والناسخة والآلات التصوير.
المكتبة : المحل التجاري المرخص لبيع المطبوعات مثل الكتب والصحف والمجلات.	دار : المؤسسة التي تتولى اعداد المطبوعات وانتاجها وبيعها.
التوزيع : المؤسسة التي تتولى توزيع المطبوعات او بيعها.	مكتب : المكتب الذي يتولى اعداد الاعلان والدعاية والاعلان التجارية وانتاج موادها
الاعلان : اعمال الاعلان والدعاية التجارية وانتاج موادها	

ونشرها او بثها بواسطة وسائل الاعلام.

دار : المؤسسة التي تتولى الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والانسانية.

دار : المؤسسة التي تتولى قياس اجراء بحوث ميدانية بهدف استطلاع اتجاهات الرأي العام حول موضوع معين بواسطة الاستبيانات او الوسائل المشروعة للاستطلاع.

دار : المؤسسة التي تتولى الترجمة اعمال الترجمة من لغة الى لغة اخرى بما في ذلك الترجمة الفورية.

قرار اللجنة القانونية

حذف عبارة (اجهزة الاعلام) والتعريف المبين الى جانبها.

الاقتراح الثاني:

- استبدال عبارة (او في مدة اطول) الواردة في البند (٢) بعبارة (او على فترات اطول).

هنا اريد الحقيقة ان اصبح تعبيراً لغوياً خاطئاً، وهو في الاستبدال، لان معناه هنا في الحقيقة العبارة لما نقول استبدال عبارة (او في مدة) نحن نريد ان نغير هذه المدة الاطول، ولذلك وأستبدلون الذي هو اذن بالذي هو

غيره كان عندهم المن والسلوى فطلبوا البصل، مكان العمل، ولذلك حتى لا يحصل لبس نقول شطب عبارة (او في مدة اطول) الواردة في البند كلا، ووضع عبارة (او على فترات اطول) ازالة لبس، وهذا في كل الملاحظات المطلوبة لأن المقصود هنا، حذف العبارة الاولى ووضع العبارة الثانية مكانها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: بقية الملاحظات.

السيد المقرر: رأت اللجنة: - استبدال عبارة (واتخذ الصحافة مهنة له وفقاً لاحكامه) الواردة في نهاية تعريف الصحفي بعبارة (واتخذ الصحافة مهنة له).

بتصير شطب عبارة كذا ووضع عبارة كذا مكانها.

معالي رئيس المجلس: الصفحة الثانية تعريف المكتبة.

السيد المقرر: - تعريف المكتبة يصبح كما يلي:

للمكتبة : المحل التجاري المرخص لبيع الكتب وادوات الكتابة والصحف والمجلات والمطبوعات الاخرى.

معالي رئيس المجلس: الآن لو اخذنا الكلمات والعبارات في الصفحة الاولى اذا كان عليها ملاحظات، ثم نتقل الصفحة الاولى استاذ سليم الزعبي الصفحة الاولى لحد المطبوعات الدورية.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

الصفحة الاولى انا حقيقة اتي على اقتراح

اللجنة القانونية، بحذف (اجهزة الاعلام) والتعريف المبين الى جانبها، واعتقد يبدو لي في اجماع في المجلس على هذه التثنية.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

في الصفحة الثانية بقية واحد والثاني، اذا ملاحظات.

رقم (١) هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

رقم (٢) استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا لا احب ان اخالف اللجنة القانونية كثيراً ولكنني في هذا الموقف، اقف على النقيض من موقفها للأسباب التالية:

بادئ ذي بدء، ان ما نظرت اللجنة القانونية في المادة العاشرة وهي اخلاق المهنة.

قالت بشطبها بحجة انها ان موقعها هو قانون نقابة الصحفيين، فان كان كل امر يعاد الى موقعه، فتعريف الصحفي لا يجوز ان يرد الا في قانون نقابة الصحفيين، فهو القانون الخاص بتنظيم هذه المهنة.

اما وانه قد جاء هنا فلا يجوز لهذا التعريف ان يتجاوز ذلك التعريف الموجود في قانون نقابة الصحفيين.

ما الذي ادخلته اللجنة القانونية على

كلنا من أهل

التعريف في المشروع؟

لقد استبدلت حرف (الواو) بحرف (ا).

المادة بالمشروع تقول: ان الصحفي: هو من تتوفر فيه شروط الصحفي للتسجيل في نقابة الصحفيين. وبالإضافة الى ذلك اتخذ الصحافة مهنة له بمعنى اخر، انه لم يكفي بالتسجيل فقط وانما هو يمارس العمل الصحفي، لكن اللجنة القانونية جاءت بحرف (او) ليصبح هناك نوعان من الصحفيين في هذا البلد.

صحفيون اعضاء في نقابة الصحفيين، وصحفيون يتخذون الصحافة مهنة، وهم ليسوا اعضاء في نقابة الصحفيين.

كلنا نتفق سيدي الرئيس، على ان النقابات جزء من الممارسة الديمقراطية في اي بلد وبالتالي يجب ان نقف الى جانبها حماية للممارسة الديمقراطية، والنقابات سيدي الرئيس نوعان: نقابات عمالية، لا تهتم الا بالدفاع عن حقوق ابناءها، وهي النقابات الطوعية التي يترك حق الخيار للعامل ان ينظم اليها ام لا.

ونقابات مهن حرة، لا يسمح للمهني ان يمارس مهنته الا اذا كان عضواً فيها، والسبب في ذلك سيدي الرئيس ان نقابات المهن الحرة لها ثلاث وظائف: الوظيفة الاولى: الدفاع عن اعضاءها. والوظيفة الثانية: الدفاع عن المهنة ورفع مستواها والحفاظ على كرامتها. والوظيفة الثالثة: حماية المواطنين من ابناء تلك المهنة بمعنى اخر، ان الدولة تتنازل عن جزء من صلاحياتها لنقابات المهن الحرة، لتتولى تنظيم ذلك العمل، ونقابات الصحفيين احدي تلك النقابات الحرة،

لا يجوز ان يكون هناك صحفي يعمل في البلد دون ان يكون عضواً فيها.

وهذا لا ينصرف الى الكتاب، فمن حق كل انسان ان يكتب في الصحافة، اما اذا اتخذها مهنة له، فيجب ان يكون عضواً في نقابة الصحفيين لا يجوز لطبيب مهيا حمل من شهادات في الطب ان يعمل في مهنة الطب في الاردن الا اذا كان عضواً في نقابته، والامر ينطبق على الصيادلة واطباء الاسنان والمحامين والمهندسين الزراعيين وغيرهم ويصبح الامر اكثر اهمية، انه لا توجد كليات بالجامعات تحصر ممارسة الصحافة بخريجها كما هي في المهن الاخرى.

فهي مهنة مفتوحة لخريجي جميع الكليات وبالتالي يجب ان تكون هناك مؤسسة نقابية تتولى الاشراف على هذه المهنة، وتتخذ عقوبات مسلكية ضد اعضاءها اذا ما انشددوا عن الممارسة المثل.

وشالت هذه الامور سيدي الرئيس، عندما نقول او اتخذ الصحافة مهنة له، من هي السلطة التي ستقول ان هذا الشخص يتخذ الصحافة مهنة له هل هو وزير الاعلام؟

ونحن نقول اننا نريد لقانون المطبوعات ان يكون قانون حريات، الافضل ان يكون قد سجل في نقابة الصحفيين، وانطبقت عليه شروطها، وهي التي تقول كنقابة، انه قد اتخذ الصحافة مهنة له.

سيدي الرئيس. انا اقترح رفض اقتراح اللجنة القانونية والتصويت على المشروع، لانه اكثر ديمقراطية واكثر قرباً من منطق العمل النقابي في هذا البلد وشكراً سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ المقرر.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم. الحقيقة، أولاً لو عدنا الى قانون الصحفيين سنة (٧٣).

يعرف الصحفي بالعبارة الاخيرة التي اقتبست باللجنة القانونية، الصحفي من اتخذ الصحافة مهنة له.

ثانياً: ان نقيس الصحفي على الطبيب هذا قياس مع الفارق، وهناك بون شاسع على الطبيب، في الحقيقة لا يستطيع ان يكون طبيباً وان اعمل عملية جراحية، لكن يستطيع ان يكون صحفياً واتخذ مهنة الصحافة مهنة لي.

محمد حسنين هيكل، اكبر صحفي اعلامي واختصاصه زراعة وليس صحافة، فالصحافة الحقيقة هي بالدراسة والتجربة ومزاولة العمل، حينما نحصر الصحافة في انه يسجل في هذا النقابة مع ان في قانون النقابة ان وزير الاعلام اي وزير اعلام يكون صحفي. في قانون، فما المؤهل لأي وزير اذا اصبح وزير اعلام يصبح صحفياً وفي نقابة الصحفيين.

فالحقيقة هناك فرق شاسع بين الطبيب وبين المهندس الذي يهندس سواء كان مهندس كهربائي او ميكانيكي، والحقيقة ايضاً نحن نعلم ان هناك تقيدات كثيرة تدخل اناس في الصحافة، وهم ليسوا صحفيين وبالتالي يترتب على هذا ما يترتب من مراكز القوة فنجد حتى كثير من الصحفيين مثل جورج حداد على سبيل المثال، هو صحافي وهو كاتب وهو كذا لكن قد

يعترض عليه، انه ليس صحافي لانه ليس مسجل او غيره ليس مسجل في نقابة الصحفيين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ الدغمي. السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة ان هذا القانون، هو من قوانين الحريات العامة التي تهم المجلس والتي تهم كل افراد الشعب والتي طالب بها هذا المجلس منذ بداية تأسيسه الذي ورد في قرار اللجنة، واتخذ الصحافة مهنة له، الحقيقة في غير عمله، والمبررات التي ساقها سعادة المقرر، حقيقة لها وجه اخر جدياً لو انتهت اليه اللجنة.

الوجه الاخر لفتح الباب على مصراعيه لمن يريد ان يكون صحفياً، دون ان يكون مسجلاً في النقابة امر خطير، وقد يعطي السلطة التنفيذية في يوم من الايام الحق في ان تهجم على هذه المهنة، وان تفعل ما تريد بها.

الحقيقة ان الصحافة مهنة، وليست عملية بسيطة ولا مسألة فوضى، الصحافة مهنة ويجب ان تنظمها نقابة مختصة بهذه المهنة فاذا اخطأ الصحفي يجب ان تكون له نقابة تحاسبه تأديبياً، خلاف التأديب الجزائي والمحاكمة في المحكمة، ولذلك فتح الباب على مصراعيه بهذه الصورة، هو الذي يجعل الفوضى تتولد وهو الذي يلغي المهنة ويجعلها تنسيب. ويجعلها الحقيقة مهنة غير صحيحة. لذلك وبما ان نقابة الصحفيين منظمة بقانون معمول به، قانون مؤقت ومعرض على هذا المجلس فانا يجب ان نحيل الى هذا القانون والتعريف الذي ورد في



مجلس النواب

مشروع القانون هو بنظري ويرأي المتراضع هو الاجدى وهو الاجدر ان ننظر اليه، وهو الذي يحيل الى قانون نقابة الصحفيين المختص بتنظيم مهنة الصحفيين وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس.

الواقع ان التعديل التي اخذت فيه اللجنة، انا باعتقد يستحق الوقوف عنده حقيقة، هو تعديل جوهري، ومترايط كلية مع النهج التي اخذت به اللجنة حول حرية الصحافة.

واضح ان قانون نقابة الصحفيين، يجب ان يعطي هو ذاته شهادة ميلاد الصحفي، وقانون نقابة الصحفيين هو الذي يراقب مسالك يؤدبهم ويحقق حقوقهم وضمانات اجتماعية كالتقاعد. ويبدو ان هناك خلط بين مهنة نقابة الصحفيين او مجلس النقابة على سجل الصحفيين على سجل من يتسبب الى مهنة الصحافة، وبين من هو صاحب الحق بأن يكون صحفياً، وارجو ان اوضح ان هناك فرق كبير بين المركز القانوني الي حامل شهادة صحفي، وبين المركز القانوني للصحفي تماماً كالفرق بين المركز القانوني لحامل شهادة الحقوق والمحامي.

قد نجد آلاف الحقوقيين ليسوا بالضرورة محامين، بالصحافة بالذات يمكن ان يكون هناك خريج صحفي يعمل في دائرة الآثار مثلاً او يمكن ان يعمل في وزارة الخارجية، وقد يكون هناك صحفي يسجل في نقابة الصحفيين بنفس الوقت قد يكون هناك حامل شهادة زراعة، كما ضرب

المثل (وهيكل) كبير الصحفيين العرب، حامل وخريج زراعة لكنه صحفي.

اذا اتخذ الصحافة مهنة له، وقد يكون هناك شخص مؤهل وطنياً وعلمياً.

وكما قلنا نحن في شروط ترخيص الصحافة قلنا الواقع وسعناها، ما حصرناها، قلنا حتى الجامعي اي جامعي، يمكن ان يرخص بأن يكون صاحب صحيفة، فاذا هذا الشخص، لنفرض حامل دكتوراه احد اساتذة الجامعة، واحد اشغل كل الاعمال السابقة والمناصب الممكنة، وحصل على ترخيص صحيفة، واخذ هذا العمل مهنة له هل هذه الحالة نقول له: انت ممنوع عليك، وانت صاحب الحق في ان ترخص كصاحب صحيفة ان تسجل في سجل نقابة الصحفيين، ارجو مرة ثانية ان نفرق بين المهينة على سجل نقابة الصحفيين. وهذا واجب، ومن له حق الحصول او على ان يسجل كصحفي ضمن هذا السجل، وارجو ان اذكر للمجلس ايضاً بقراره انه نحن كنا متجهين الى ان ننظر قانون المطبوعات وقانون نقابة الصحفيين معاً، لكن طبعاً لا يوجد اسلوب اطلاقاً ان ننظر بقانونين في نفس الوقت عندما ننظر قانون نقابة الصحفيين نقول: المتوفر فيهم شروط الانتماء الى الصحافة ان يكون صحفي يسجل في نقابة الصحفيين ويبقى لنقابة الصحفيين المهينة على سجلها. فارجو المجلس الكريم ان يفرق بين الموضوعين، وان يرى ان هذا هو الذي يعطي الصحافة انها مهنة، وانما في نفس الوقت رسالة، وان يربط بالمواد الاخرى التي تمكن اي شخص مؤهل وطنياً وعلمياً ان يكون صاحب صحيفة، فعندما الخصة ويعيش

ستين ثلاث او اربعة كل في ممنوع، اذا كنت استاذ جامعة، وحتى ليست خريج صحافة ان تكون في سجل نقابة الصحفيين.

ارجو ان اكون قد اوضحت نفسي في هذا الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ فخري قموار.

السيد فخري قموار: شكراً معالي الرئيس.

انا اعتقد ان تعريف الصحافة والصحفي اذا بقي كما هو وارد هنا في هذا المشروع، وحتى في رأي اللجنة، فسوف يحدث انقساماً كبيراً في صفوف نقابة الصحفيين، وفي الجسم الصحفي الموجود حالياً في هذه النقابة. ولتوضيح ذلك اقول: يتألف الجسم الصحفي في نقابة الصحفيين الاردنيين من مجموع الصحفيين العاملين في الصحف اليومية المرخصة من الحكومة، والعاملين في الصحف اليومية والصحف الاسبوعية، والعاملين ايضاً في وكالة الانباء الاردنية والذين يعملون في وكالة الانباء الاردنية لا يصدرن مطبوعة، وانما هم يقومون بعمل صحفي، واعترفت بهم نقابة الصحفيين الاردنيين، وسجلتهم في سجلاتها واعتبرتهم صحفيين ممارسين، ويؤدون دورهم كأعضاء في الهيئة العامة، على جميع الصحف وعلى جميع الحالات، لكن اذا اشتربنا ان يكون الصحفي مجرد مادة صحفية او يعمل في مطبوعة ويصدرها هذا يعني ان كل الذين يعملون في وكالة الانباء الاردنية سوف يكونون خارج الجسم الصحفي وهم في حقيقة الامر هم صحفيين.

ايضاً احب ان ابيه ان هناك صحفيون موجودون في الاذاعة، صحفيون موجودون في التلفزيون، الذين يحررون نشرة الاخبار ويحررون التقارير الصحفية التي تلي نشرات الاخبار، هؤلاء في حقيقة الامر هم صحفيون لكنهم لا يصدرن مطبوعة.

فكيف استطاع ان استبعد هؤلاء، وبالنسبة القانون القديم يستبعد العاملين في الاذاعة والتلفزيون لكن في الوقت نفسه اود ان ابين ان هناك محضوراً مهماً ينبغي التنبيه اليه، لا يجوز ان اقول كل من يتخذ مهنة الصحافة يصبح صحفياً، قد يدعي اي انسان انه صحفي، وقد يكتب، وقد يرسل الى الصحف، او يحاول ان يعمل في الصحافة، لكن ينبغي ان تكون هناك مواصفات محددة ودقيقة وعلمية ومنهجية، وتخضع للاسس المتبعة والمعمول بها في باقي المؤسسات النقابية المهينة الموجودة في البلاد.

كيف يمكن ان اقبل صحفياً يعمل في الزراعة حتى لو كان محمد حسين هيكل، كيف يمكن ان اقبل مهندساً زراعياً في نقابة الصحفيين. انا اتحدث عن مبادئ عامة، بطبيعة الحال محمد حسين هيكل صحفي كبير، لكن كيف استطاع من حيث المبدأ ان اقبل عضواً في نقابة المهندسين الزراعيين، اقبله في نقابة اخرى.

فلذلك علي ان احدد هذه المهنة، علينا ان نحدد اوصاف الصحفي بشكل دقيق، وان لا نترك الامر على من يقول عن نفسه انه اتخذ الصحافة مهنة، ايضاً هناك نقطة مهمة، هناك صحفيون غير مؤهلون بشهادات علمية، هناك صحفيون لا يحملون الشهادات الجامعية، ولا

يحملون الشهادات المتوسطة، وهناك الصحفيون لا يحملون الثانوية العامة.

هؤلاء صحفيون، انا اوافق على انهم صحفيون لانهم انخرطوا في نقابة الصحفيين وفي العمل الصحفي، ولانهم مارسوا المهنة منذ عهد بعيد ولكن هل يجوز ان تقتضي بالخطأ وان نستمر عليه الى امد بعيد، انا اقول ينبغي ان يؤخذ هذا الوضع الاستثنائي بعين الاعتبار، وان تحدد المهنة بالمؤهل، وان يسجل فوراً كصحفي سواء أعمل في صحيفة ام لم يعمل.

ثم هناك اقتراح محدد اقدمه للمجلس الكريم وهو تعديل تعريف الصحافة على النحو التالي:

مهنة تحرير المادة الصحفية، تحرير المادة الصحفية او اصدارها. وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس.

انا لي ملاحظتان في الصفحة الثانية، فيما يخص النقطة (ب) المطبوعة المتخصصة جاء في النص المطبوعة التي تختص بموضوع او اكثر في مجالات معينة على وجه التحديد، وتكون معدة، وهنا اعتراضني وتكون معدة للتوزيع على المعنيين بها او على الجمهور.

انا لا اري انه لا حاجة لان نضع هذه الجملة، وان نقيّد عملية التوزيع بقضية اما المعنيين او على الجمهور يوجد لها مخطوطات

- معالي الرئيس - فلتكن عامة، وتكون معدة للتوزيع على الجمهور وهناك ممكن طرح امثلة كثيرة بحيث تترك مخطوطات كبيرة في هذا الجانب في قضية التوزيع اما في موضوع الصحفي، اعتقد معالي الرئيس ان التوجه العام كان لنا جميعاً هو مع تنظيم المهن ونحن ننظر الى الصحافة على انها مهنة، ولذلك انني ارى مشروع القانون الاصيل هو افضل وادق من حيث حماية مهنة الصحافة، والصحفي، افضل من رأي اللجنة القانونية.

عل انه احب ان اؤكد نقطة اخرى، ان التعريف الدقيق الذي ذهب اليه بعض الزملاء في تعريف الصحفي، انا في رأيي ليس بحاله في هذا القانون وانما هو في قانون نقابة الصحفيين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة انني على رأيين، الرأي الاول ما تفضل به معالي الامتاذ عبدالرؤف الروابدة، ولا داعي لتكرار ما كنت سأقوله، وقد اشتمل حديثه على ذلك والثاني على اقتراح الزميل فخري قعوار، بأن مهنة تحرير المطبوعات الصحفية واصدارها في تعريف الصحافة تصبح مهنة تحرير المادة الصحفية او اصدارها.

ولعل عملي في مهنة الصحافة لمدة تسع سنوات يجعلني ناقش هذه المادة عن قليل من الخبرة.

الشيء الثاني تعريف الصحفي - سيدي

يتخلدوا الصحافة مهنة لهم، فكأننا نؤثر على لقمة عيشهم وكأننا نقول لكل من (هب ودب) تعال وامتنع الصحافة، حينها لن تكون مهنة محترمة بأعين الناس، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: معالي الرئيس.

اريد ان اتحدث معارضاً تعديل اللجنة القانونية للاسباب الخمسة التالية بتعريف الصحفي.

اولاً: سيكون اذا ما اقر هذا التعديل نوعان من الصحفيين، صحفي يحمل بطاقة النقابة وصحفي اخر اتخذ مهنة الصحافة مهنة له.

ثانياً: من هو صاحب السلطة بالتقدير ان هذا الشخص اتخذ الصحافة مهنة له، هل هو الشخص عينه؟ ام هو الوزير؟ في ظني ان الجواب سيكون الوزير ولذلك اعطيت الوزير - مع الاحترام الشديد - سلطة الترخيص للصحفي.

ثالثاً: انه اذا كانت هناك جهة ترخيص فجهة الترخيص هي جهة التأديب، وفق هذا القانون، من هي الجهة المنوط بها تأديب الصحفي الذي اتخذ المهنة ولم يكن مسجلاً في النقابة؟

رابعاً: ان هذا التعديل سيتيح عنه تغطية لغير الاردنيين، الذين يمتنعون الصحافة داخل هذا البلد، لانه لا توجد صفة بهذا التعريف ان يكون اردنياً ام لا.

الرئيس - هنالك اماننا نقطتان الاولى ما وردت في مشروع القانون والثاني في قرار اللجنة المؤقتة، برأيي ان ما ورد في مشروع القانون اتخذ الصحافة مهنة له وفقاً لاحكامه، ادق واشمل، اما ما ورد في قرار اللجنة (او اتخذ) باضافة (ا) ما هي الا شرح في عمل الصحافة ونقابة الصحفيين.

فنحن نعرف ان امتهان الصحافة، هي عبارة عن مهنة ونقابة الصحفيين جزء من النقابات العامة العاملة في البلاد، وهي جزء من الديمقراطية واذا اقرينا (او اتخذ) الصحافة مهنة له فان ذلك يعني ضمناً الغاء نقابة الصحفيين، وكأني بنقابة الصحفيين حينها، انها ستشعر انها لا ضرورة بوجودها، وان الهيئة العامة ستجتمع وتحل نفسها بنفسها، لان اي شخص يرفض دفع ما يتربط عليه اشتراكات بنقابة الصحفيين، يستطيع ان يقول لهم لست بحاجة لي بان اكون عضواً في نقابة الصحفيين، وهذا بحد ذاته هو عمل لنقل عرقي في الوقت الذي منذ ثلاث سنوات ونحن ننادي بالغاء الاحكام العرفية وكأننا نعيد عملاً عرفياً ونلغي نقابة الصحفيين فهذا يؤثر على سمعتنا وصورتنا في خارج البلاد وداخلها، لذا سيدي الرئيس انا انني على ما تفضل به الزملاء بابقاء (واتخذ) الصحافة مهنة له بدلاً من كلمة (او) فهناك الكثير من الاشخاص الذين قد يأتون ويتخلدون من الصحافة مهنة لهم، ويراسلون تلفزيونات اجنبية وصحافة اجنبية، ويأخذوا حق ودور الصحفيين الاردنيين الذين هم حقيقة ضمن قانون نقابة الصحفيين، وايضاً هم

خامساً: ان من شأن هذا التعديل ان يقوض نقابة الصحفيين، وان يهددها بالتلاشي وبالضعف الشديد.

اني بالتالي سأؤيد ما ذهب اليه فخري قعوار، من اعادة النظر في تعريف مهنة الصحافة ذاتها، لتشمل ذلك القطاع من محررين المادة او اصدار المطبوعة، وليس الجمع بين المهنتين وبالتالي اذا اردنا ان نعيد النظر في تعريف الصحفي، ليشمل المهنتين فقط فلا بد لنا حين ننظر في قانون الصحافة، قانون نقابة الصحفيين، ان نعيد النظر في تعريف الصحفي ليشمل هذه المعاني جميعها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: اعتقد انه لحد الان كما يبدو ما ذهبت اليه اللجنة القانونية غير واضح، وحقيقة اخشى يعني يكون هناك اعتداء على الصحافة، من خلال ما يمكن ان يقال بأنه دفاع عنها.

ولذلك اجد اني مضطر مرة ثانية الى ضرورة التفريق بين شروط تسجيل الصحفي ومن يسجل الصحفي، والجهة التي تعطي ميلاد شهادة الصحفي، وبين من هو الصحفي، الواقع شروط تسجيل الصحفي لا يجوز ان يقال في عالم تنظيم المهن والنقابات، التي اصيحت احدى المؤسسات التي تهيمن وتدير المهن، انه ما يكون هيمنة، لهذه المهنة على سجلها، وعلى من يدخل اليها، وان لا يكون هناك ازدواج لكن الجهة التي تريد ان تسجل الصحفي، هل تضيق في موضوع القبول ام توسع؟ وهل هذا التوسع

تقيد لنقابة الصحفيين ام دعم لها؟

انا اعتقد ان التعريف التي ذهبت اليه اللجنة هو الذي يدعم نقابة الصحفيين، ويوسع قاعدتها وهي الآن، قد تكون اصغر النقابات عدداً، نحن بالتعريف الذي ذهبنا اليه وسعنا شروط تسجيل الصحفي.

لكن لم نقل انه ما تسجلوا نقابة الصحفيين، شرط التسجيل مكانه، قانون نقابة الصحفيين، ليس قانون المطبوعات ولا يمكن ان يرد شروط تسجيل الصحفي في قانون المطبوعات لأن هذا قانون مطبوعات فقط لذلك ارجو ان اكون بذلك استكملت ايضاح وارجو ايضاً كتتنظيم حتى لا يشتت البحث ان نأخذ المادة هذه الطويلة فقرة فقرة لنناقشها فقرة فقرة، ويصوت عليها فقرة فقرة.

وخلاف ذلك نصير نتحدث عن مادة واقع الحال انها عدة مواد، لأنها فقرات مختلفة، فأرجو من معالي الرئيس ان نأخذ المادة فقرة فقرة، لنحصر الحديث بكل فقرة على حدة، وننتهي منها منفصلة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، هي التعريفات الصفحة الثانية لم يرد تعليق الا على تعريف الصحفي، وجاء احد الاخوان، الدكتور مرجي ذكر عن المطبوعة المتخصصة، ما عداها بقي على الصحفي وتعريف الصحفي، فبعدها غمر على النقاط واحدة واحدة، بس نستكمل التعريفات في الصفحة الثانية دكتور خصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: بسم الله الرحمن الرحيم.

والصحفي في قانون نقابة الصحفيين هو الصحفي في اي قانون اخر، لذلك ارى ان لا يخرج التعريف في هذا القانون، على ما ذهب اليه التعريف في قانون نقابة الصحفيين، ومن الرجوع الى تعريف الصحفي في مشروع قانون الحكومة، نجده ينطبق ويتفق مع التعريف الوارد في قانون نقابة الصحفيين، لذلك فاني اثني على وجهة نظر الزميل عبدالرؤوف الروابدة، وارجو الاخذ بمشروع الحكومة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم.

استاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ان سعادة رئيس اللجنة القانونية، قد اوفى هذا التعريف حقه، حين فرق بين صحفي مسجل في نقابة الصحفيين، وبين من اتخذ الصحافة مهنة له، او اتخذ الصحافة مهنة له.

الصحفي في التعريف الحقيقية، هو المؤهل لتقديم مادة صحفية، سواء كان مسجل في النقابة او غير مسجل هو صحفي، لكن كيف يدخل هذا العمل، وكيف يتنظم في هذه المهنة هذا عمل اخر، لذلك التعريف الاكاديمي الصحيح، هو الذي عرفته اللجنة القانونية.

وانا اعتقد انه يعني اقترح الموافقة عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس، لو نوقش قانون ممارسة مهنة الطب قبل (٤٠) عاماً مثلاً، وقيل في ذلك الوقت ان الطبيب هو من وافق شروط نقابة الاطباء، او من اتخذ مهنة الطب عملاً له، يحق له ان يسمى طبيب لقبل الامر، لكن مع تقدم مهنة الطب اصبح هنالك تحديد في هذه المهنة بحيث لا يدخل تحت نطاق هذه المهنة، من يتخذها دون ان يكون طبيباً.

لذلك نحن نسعى دوماً للارتقاء بأي مهنة، ولكي نرتقي بأي مهنة لابد من ان تضيق من الشروط، او نكثر من الشروط؟ ونضيف من التسهيلات المعطاة لكي يتخذ الانسان تلك المهنة مهنة له، فلذلك لابد للصحفي ان يكون مطابقاً للشروط التي تقتضيها نقابة الصحفيين، كذلك لابد ان يكون مسجلاً في نقابة الصحفيين كصحفي، لذلك معالي الرئيس انا اقترح، ان يكون تعريف الصحفي: كل من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين، ومسجل كعضو عامل في هذه النقابة.

كما اود ان اثني على ما جاء به الزميل فخري قعوار، بالنسبة لتعريف الصحافة، وهي مهنة تحرير المادة الصحفية واصدارها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير العدل.

بسم الله الرحمن الرحيم، في الحقيقة اذا عدنا الى قانون نقابة الصحفيين نجد ان المادة الثانية منه قد عرفت الصحفي هو كل شخص مرخص له بمزاولة المهنة.

مجلس النواب



اريد ان افرق بين الصحفي والصحفي، عندما نقول الصحفي هو الذي يكتب المادة، والصحفي هو الذي يكون وعاءاً لهذا الخبر، هل هناك فرق جاءت به اللجنة القانونية بين الصحفي والصحفي، اي بين صاحب الجريدة والجريدة، ولذا فانا مع التعريف ان هناك يجب ان يكون او اتخذ مادة لأن هناك قد يكون طبيباً يكتب في الطب، او مهندساً يكتب في الهندسة وهو يكتب في جريدة او في مجلة طبعاً متخصصة.

إذا هناك قد يكون طبعاً امكانية الانتشار لكل فرد ان يصبح صحفياً، وهو في هذه الحالة لا يكون ممنوعاً عندما نأتي على رأي اللجنة ونقول او اتخذ الصحافة مهنة له، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً معالي الرئيس.

هذه المرة الثانية التي اتكلم بها. الحقيقة انا احببت ان اعلق على تعبير ورد على لسان الأخ الفاضل رئيس اللجنة، بأننا نخلط بين مهنة مجلس النقابة على سجل الصحفيين ومن هو صاحب الحق بأن يكون صحفياً.

ولا اظن ان اخي الكريم يعرف اننا نخلط لأن هذا الامر ونعرفه كنايين، كل مهني بمجرد حمله لشهادة، اصبح من ابناء تلك المهنة. نحن نتحدث عن من له حق ممارسة المهنة حامل شهادة الحقوق بمجرد الحصول عليها، اصبح صاحب حق بأن يكون محامياً، ولكن من يقول عنه محام صاحب حق في ممارسة المحاماة، نقابة

المحامين، بأن تسجله وتفترض عليه التدريب وتفترض عليه الفحص، بالتالي نحن نعرف سيدي الرئيس، ونظماً اننا نعرف، ان مهنة الصحافة يستطيع دخولها كل مؤهل، لكن كيف؟

كيف ان يبدأ بالتسجيل بالنقابة المختصة؟ ولذلك القول ان تعريف اللجنة افضل وان تعريفها فيه اعتداء على الصحافة، اعتقد انه قول معكوس.

اننا نطالب بأن تكون نقابة الصحفيين ممثلة لكل صحفي، ولا يوجد صحفي واحد خارجها ونحن نفرق يا سيدي الرئيس، بين الصحفي والكتّاب. اخي الكريم ايضاً خلط بين الصحفي وبين مصدر الصحيفة، نحن نقول بانه حق من حقوق كل مواطن في هذا البلد، وليس شرطاً ان يكون جامعياً، كما اوردت اللجنة، كل اردني له حق بأن يمتلك صحيفة، ولكن ليس له حق بأن يشتغل صحفياً. لا رئيس تحرير ولا صحفياً، الا اذا كان مسجل في نقابة الصحفيين، هذا هو الفارق نحن لا نقول بأن رخصة الصحيفة لا يجوز ان تعطي الا الى صحفي، نحن نقول لا يجوز ان يمارس مهنة الصحافة الا صحفياً مسجل في نقابة الصحفيين اما الرخصة فتصدر لكل مواطن في هذا البلد. ولذلك سيدي الرئيس، يمكن يكون افضل الحلول ان نقول الصحفي، من اتخذ الصحافة مهنة له، وقد رخص بذلك من نقابة الصحفيين شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة.

والامريكي في الصحافة الاردنية وان يكون صحفياً. والربط الحقيقة بين هذه العبارة والغاء الاحكام العرفية، ايضاً ربط لا يقدر عليه الا اولي العزم، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي: بسم الله الرحمن الرحيم،

انا سأحدث حول الفقرة (ج) الواردة على هذه الصفحة (٢)، واريد ان اسأل هل تدخل نشرة وكالة الانباء ضمن الدوريات وهي التي افرد لها القانون احكاماً خاصة وخاصة فيما يتعلق في وكالات الانباء الاجنبية ولذلك اقترح ان تكون هذه الفقرة مستقلة وليست ضمن الدوريات الواردة هنا، حيث اعتقد ان هذه لا تدخل ضمن الدوريات، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً. استاذ سلامة الغوييري.

السيد سلامة الغوييري: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس، ان مشروع القانون المقدم جاء شافياً ووافياً حول هذه الفقرة، وانه لا يجوز ان يمتن هذه المهنة غير صحفي مسجل في نقابة الصحفيين، واني ارى ان هذا الموضوع اخذ من البحث ومن النقاش ما هو كافي واني اقترح اغلاق باب النقاش والتصويت على هذه الفقرة من هذه المادة، وشكراً.

اصوات: نتني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً نحن على

السيد رئيس اللجنة: يعني الحقيقة الغيرة على هيمنة نقابة الصحفيين على سجلها مشروعة وصحيحة وفي مكانها، فاذا هذا هو المهدف يمكن ان يؤدي وهذا ما هو في ذهن اللجنة الواقع، لكن كان رأينا انه مكانه قانون نقابة الصحفيين، او اتخذ الصحافة مهنة له، والمسجل في نقابة الصحفيين رغم ان هذا مكانه قانون نقابة الصحفيين لما كيف تسجل، لكن مع ذلك من اجل ازالة هذا المحذور، اللي حقيقة نحن نجه، وفاهيمه نقول نضعه في قانون نقابة الصحفيين، واتينا بقانون نقابة الصحفيين لدرسه مع هذا القانون للترابط يمكن ان نضيف على اخر المادة تعريف الصحفي وان نقول: (والمسجل في نقابة الصحفيين).

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ للقرر.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة طرحت بعض التساؤلات وكذلك الانتقادات، منها ان اللجنة لم تفرق بين الصحفي والصحفي، حقيقة الصحفي نسبة الى صحيفة والصحفي نسبة الى صحف، وفي اللغة لا ينسب الا الى مفرد، فالمعنى حقيقة والنسبة السليمة في صحفي، اما ان يقال اذا قلنا (او اتخذ الصحافة مهنة له) انه يدخل الصحفيون الاجانب، فهذا امر يعني من البلديات انه لا يدخل الصحفي الاجنبي لان من شروط المرخص له ان يكون صحفي في الاردن ان يكون اردني الجنسية.

يعني الشروط الموجودة هناك، فلا يترتب حقيقة على هذه العبارة، ان يدخل (الانجليزي

هكذا من الله على

الصفحة كلها، فإذا اردتم عندما نصل الى أي نقطة مختلف عليها، أي ملاحظة من أحد الاخوان نعطيها، بقي استاذ سليم الزعبي، استاذ فخري، استاذ عرار فهذه الاسماء - ان سمحتم - أي اخ من الاخوان له ملاحظة على النقاط التي في صفحة (٢) يرفع يده ونعطيه الدوران يتكلم عنها. المطبوعة اليومية، هل من ملاحظة على ذلك؟ المطبوعة غير الدورية؟ والموضوع قرار اللجنة. هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة في البند (٢).

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

ب) المطبوعة المتخصصة؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

ج) نشرة وكالة الانباء، هناك اقتراح من الاستاذ مطير، وثني عليه.

الفقرة (ج) استاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: الاطلاع على الفقرة (ج) تقول نشرة وكالة الانباء الاردنية وهذا يعني وكالة الانباء بأنها ليست مطبوعة، بل نشرة رسمية تطبع ولا توزع على الجمهور، وتوزع فقط على الصحف ووسائل الاعلام المحلية والعربية، ولذلك اقترح شطب الفقرة (ج) من هذه المادة.

معالي رئيس المجلس: استاذ فخري.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انه وكالة الانباء الاردنية يعني لا

تصدر نشرة، وإنما هي ترسل اخباراً وترسل مقالات وتعليقات وتقارير وريپورتاجات، ترسلها الى الصحف بقصد نشرها في مطبوعة، وبالتالي هي لا تمتلك نشرة خاصة فيها، وإنما هي ترسلها لجهات لتقوم باصدارها، وبالتالي ليس هناك من لزوم هذا البند، ولذلك اقترح ان تشطب، يشطب تماماً.

ملاحظة أخرى على ضوء التعديل الذي تفضل به رئيس اللجنة القانونية، في نهاية تعريف الصحفي الذي قال فيه والمسجل في النقابة اضاف (والمسجل في النقابة) اصبح التعريف واضح ولم تعد هناك في مشكلة ولم تعد هناك من قضية لان أي شروط ينبغي ان تتوفر في قانون نقابة الصحفيين، وعندئذ يكون الحديث عندما يطرح علينا قانون نقابة الصحفيين.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس.

بالنسبة لموضوع نشرة وكالة الانباء الواردة في باب التعاريف، نشرة وكالة الانباء مطبوعة، وبالتالي لا بد من ان توضع لأن هناك حديث مقبل حولها في ما يلي من مواد القانون وينبغي ان تندرج هنا، قد يرى بعض الاخوان شطب الفقرة (ج) لكن ابقاء النص على حاله لانها مطبوعة توزع على مؤسسات الاعلامية والمؤسسات الصحفية، وبالتالي نحاكم وتناقش كمطبوعة حين نصل نحن الى ترخيص المطبوعات، سيكون عندي حديث عن موضوع وكالات الانباء الوطنية، وكالات الانباء

لنشرها، وليس شرطاً ان تلتزم بكل الشروط الواردة في هذا القانون، بعملية تنظيم هذه النشرة انا اعتقد ان هذه النشرة اذا انصرفت للحديث عن وكالة براء، فهي وكالة حكومية، لكنها مستنصر لـ لكل وكالات الانباء التي بدأت تسيطر عليها دول نحن نعرفها نحن لا نتحدث عن وكالة الانباء الاردنية، نحن نتحدث عن دول الان تشتري الان وكالات انباء وتلفزيونات وما الى ذلك، لتزرع السم في الدسم، يجب ان تكون خاضعة هذه النشرات، الصادرة عن هذه الوكالات لرقابة هذا القانون، ولا اقول لرقابة الوزارة ومن هنا تأتي ضرورة النص عليها لتكون منضبطة بطريقة الترخيص وينوعية اخبارها وخاضعة للعقوبات، هذا هو السبب لايرادها يا سيدي الرئيس وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة انا اقترح ابقاء التعريف لنشرة وكالة الانباء على ما هو عليه، وهو امر موافق عليه من الحكومة، ومن اللجنة القانونية.

اما فيما يتعلق بالصحفي، فأنا حقيقة الامر مع مشروع الحكومة بتعريف الصحفي، لكن في ضوء التوضيح، الذي ابداه السيد رئيس اللجنة القانونية، وهو لا يختلف عن المغزى الذي ذهب اليه مشروع القانون، فأنا اقترح ان تتم الصياغة على النحو التالي ويصوت على ذلك.

نقول: الصحفي كل من تتوافر فيه

الاجنية، لكن انا ارجو ان تبقى هنا لأنها تعتبر مطبوعة من المطبوعات، واذا عدنا الى التعاريف نجد انها مطبوعة ولا يجوز شطبها، ونجد انفسنا في حالة من التيه، كيف نتعامل مع نشرات وكالات الانباء، قد يكون هناك اراءها وهي صحفية او دورية، هذا موضوع نصل اليه في حينه، حين نناقش عملية الترخيص لكن انا ارجو ان تبقى لانها مطبوعة توزع على الوكالات الصحفية ولها اوضاعها خاصة، ولها ترتيبات خاصة ترد في القانون حين نصل اليه. شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً. استاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة هذه الفقرة، فقرة الصحفي، اعطيت ما فيه الكفاية، نشرة وكالة الانباء انا مع ما ذهبت اليه اللجنة، لكن الان بعدما تكلم معالي وزير الاعلام اعتقد اذا كان لها نصوص أخرى في القانون، اعتقد ان بقائها لا يضر ونافع وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابدة: التوجه لشطب النشرة، قد يكون توجه وجيهاً انه لا تتوفر فيها جميع متطلبات المطبوعة ولكننا سندخل في متاهة انها خرجت عن سلطان هذا القانون، اذا شطبنا تعني انها لم تعد تتقيد بهذا القانون فليس شرطاً عليها ان تعين رئيساً عليها

كلد من أهل

الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به وكل من اتخذ الصحافة مهنة له، واجيز بذلك من نقابة الصحفيين.

اصوات: نثني على هذا.

السيد سليم الزعبي: في ثنية، يكون غطينا الحقيقة سيدي، نفس مشروع الحكومة، ونفس ما ارادت اللجنة القانونية ان تذهب اليه.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان، ناتي لما بعد قليل فقط بند (ج) هل من ملاحظة على البند (ج)؟ معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي: لم يكن اقتراح الزميل مطير البستنجي في حذف حرف (ج) من تعريف نشرة الانباء لم يكن عبثاً، ولم يكن تزييداً، في الواقع ان القارىء للمتخصص لهذا القانون، يجد ان اثبات حرف (ج) سيطبق على نشره وكالة الانباء ما يطبق على النشرة الصحفية دورية كانت متخصصة ام غير متخصصة في الامور التالية:

هناك في صلب هذا القانون مواد تنظيم التقدم من قبل شخص ما ليكون رئيس تحرير مطبوعة، وكالة الانباء اسلوب تحريرها غير، وتعيين محررها غير، وتدعيم غير والرواتب من اين تأتي غير، ولذلك هنا انت تعطي نشرة وكالة الانباء الاجنبية نفس الحماية، ونفس الحقوق ونفس الواجبات للمطبوعة الصحفية الاردنية، واذا لقي هذا التعديل القبول ساكون سعيداً جداً، والا فحين يضمن على القانون باخر المطاف سيرى الزملاء اذا انتبهوا لهذه الملاحظة التي اشرت مدى وجاعة اقتراح الزميل مطير

البستنجي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: الحقيقة معالي الرئيس انا اتفق مع اللجنة القانونية الموقرة على ما ذهبت اليه بالنسبة لنشرة وكالة الانباء، لكنني في الوقت نفسه، اختلف معها في بقاء الحرف (ج) اي باعتبار نشرة الاخبار جزء من المطبوعة الدورية وهذا ليس صحيحاً، لأن نشرة وكالة الانباء تختلف عن المفهوم لأي مطبوعة دورية، لذلك انا مع حذف الحرف (ج) والابقاء على نشرة وكالة الانباء مستقلة بنصها الذي اتى من الحكومة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس: يبدو ان معالي وزير العدل ليس متبته انه نحن وافقنا على مشروع الحكومة في الفقرة (ج) ومع بقاء الفقرة (ج)، والواقع في حكمة واضحة لبقائها لأن هذه النشرة لا تتعلق بوكالة الانباء الاردنية كما قيل، انما تتعلق بنشرة وكالة الانباء مطلقاً، والتي عليها التزامات معينة، ويفرض عليها رقابة معينة.

بمعنى اخر في احكام بالقانون لاحقة، اذا شطبناها بتصير هذه الاحكام غامضة وغير محددة وغير معرفة، ولذلك بقائها ضروري ونحن متفقين مع مشروع الحكومة على ذلك. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: الحقيقة معالي نقضل به رئيس اللجنة القانونية:

اولاً: انا لم اكن وزيراً في الحكومة التي وضعت هذا الموضوع.

ثانياً: من حقني ككاتب ان ابدي وجهة نظري وارى انها وجهة نظر وجيهة، وارجو من المجلس الكريم الاخذ بها، وانه يجب ان تفصل وكالة الانباء عن المطبوعة الدورية وما تشتمل عليه.

الاختلاف بينها بالموضوع والمهدف، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، على كل حال الان بند (ج) نشرة وكالة الانباء، هناك اقتراح بحذف هذه الفقرة وتتفق اللجنة القانونية مع مشروع المقدم الابدع هو حذف هذه الفقرة. من يوافق على حذف هذه الفقرة (ج)؟

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: حذف حرف (ج) فقط، التعريف يبقى كتعريف الصحفي والصحيفة والمطبوعة، لكن حذف الحرف (ج) وعدم تبعيتها لما قبلها من التعريف.

معالي رئيس المجلس: استاذ مطير.

السيد مطير البستنجي: لو سمحت انا ما قصدت الاهمية لهذا الموضوع، هي ان تفرد في فقرة مستقلة لا ان تخلف نهائياً، في اهمية هذا الموضوع ولكون هذه النشرة ليس من الدوريات في شيء، ولأن هناك وكالات انباء اجنبية، تحت هذا العنوان، اقترحت ان تكون في فقرة مستقلة لاهميتها، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: اخي والوزيرين الطيبين اللذان ايداه على شطب (ج)، لم يرد في هذا القانون، كلمة تشير الى نشرة وكالة الانباء، اذا حذف حرف (ج) لا يصبح لها وجوداً ولا عليها شروط في هذا القانون، القانون يتحدث عن المطبوعات الدورية، ولم يرد في مواده كاملاً كلمة نشرة وكالة الانباء.

وبالتالي اذا حذف حرف (ج) سيكون هناك تعريف ليس له محتوى، وظيفة حرف (ج) سيدي، ان تصبح نشرة وكالة الانباء خاضعة لعنوان المطبوعة الدورية، فأي شرط على مطبوعة دورية يطبق على وكالة الانباء.

انا اتمنى على الحكومة الموقرة تقول لنا شو اللي بدعها اياه؟ نعرف شو اللي بدعها اياه.

معالي رئيس المجلس: استاذ البطوش.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس. الحقيقة هذا التعريف وارد في الفقرة (٥) من المادة (٢٠) حيث ذكرت وكالة الانباء الاجنبية وشروط ترخيصها، ودخل هذا التعريف تحت المطبوعة الصحفية، بينا وكالة الانباء هنا تدخل في ضمن حسب التعريفات الى المطبوعة الدورية ولذلك يترتب على هذا التعديل، تعديل في المادة (٢٠) اذا وصلنا لها.

بحيث تفرد وكالة الانباء فقرة (٥) من المادة (٢٠) (أ) في بند لحال وحكم لحال مستقل.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي



الرئيس.

ان نشرة وكالة الأنباء، بفرعها (ج) وقبلها المطبوعة المتخصصة بفرعها (ب) وقبلها على الصفحة السابقة المطبوعة الصحفية بفرعها (أ) كلها مطبوعات دورية.

وقد عرفت المطبوعة الدورية بأنها المطبوعة الصحفية، ثم في (أ) ذكرنا (أ) المطبوعة الصحفية كفرع من كل، اذا ابقينا على هذا الصدد. سيدي الرئيس - سوف ينطبق على محرر وكالة الأنباء الاجنبية وعلى شروط الترخيص، وعلى شروط تعيين رئيس التحرير، وعلى شروط حق وكالة الأنباء الاجنبية بالدخول الى معلومات الدولة، كما تنص عليه المادة (٥)، وكما تنص عليه الفقرة (ج) من المادة (٦)، فانك بهذا من غير قصد وبمحسن نية، تعطي وكالة الأنباء الاجنبية الحق في الحصول على اية معلومات تطلبها وتتداولها من اي جهاز من اجهزة الدولة، وانا حين تحدثت في البداية قلت سوف اثير هذا التحذير في كل مناسبة قادمة، وستكون اول فرصة في المادتان (٥) اذا اقوت و (٦) اذا اقر فرعها (ج)، ومواد اخرى وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس. المطبوعة الصحفية في القانون، القانون الذي بين ايديكم حضرات النواب، يعطي حقوق ويفرض ضمانات، ويعطي عقوبات على الضمانات الصحفية.

فكلمة الصحفية المشككة هنا كلمة الصحفي هي مطبوعة، هي تنتمي تحت عنوان

المطبوعة باعتبارها وسيلة نشر، المطبوعة بالتعريفات كل وسيلة نشر، فهي وسيلة نشر انما اذا ادرجناها تحت عنوان المطبوعات الصحفية، سنكتشف ونحن نمضي في مناقشة القانون ان القانون يعطي حقوق ويترتب حقوق ويفرض عقوبات، ويعطي تسهيلات.

المطبوعات الصحفية لا ينبغي ان معطاة او مفروضة على وكالات الانباء، ومن هنا جاء الاقتراح بشطبها او شطب (ج) او القول او شطب كلمة الصحفية في صدر المادة، بحيث تصبح مطبوعة، يتعامل معها القانون في المواد المقبلة، بشكل مستقل، بحيث لا يعطيها الحقوق التي تعطي للمطبوعات الصحفية الاردنية ولا يقف عليها بالتالي العقوبات والموانع المفروضة عليها طبيعة عمل وكالات الانباء يختلف عن عمل المطبوعات فمن هنا جاء الاقتراح اما بشطب (ج) او شطب كلمة الصحفية، انما لا بد ان نتعرف انها نشرة نشرة بتوزع على الجمهور، وينبغي ان نتعامل معها بالقانون، اذا حذفناها كلية يصبح وجود وكالات الانباء الاجنبية في بلدنا وجود غير مشروع وهذا امر ضار لانه يسئ لصوره الاردن في الخارج، ويحرمنا من الحضور العالمي من خلال وكالات الانباء الاجنبية. هذا هو القصد من الاقتراح شكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الي اذكرك، معالي وزير الاعلام، حضر مع اللجنة، وكنا متفقين على بقاء هذه الفقرة لا ادري من ايضا هل هو

مع الخلف ام مع البقاء الذي نعرفه ان بقاءها، يعطي معالي وزير الاعلام ويعطي الواقع للسلطات الموجودة في هذا القانون، مراقبة هذه النشرة، وان تكون نشرة مشروعة في اطار رقابة، ومن هنا وافقنا عليها، هل يعني ان وزير الاعلام غير هذا الرأي؟ لنفهم حقيقة موقف الحكومة.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: انا مع بقاء النص مع بقاء المادة، ولست اطلب بحذفها، انما من خلال الحوار، تبين لنا شيء، احسنا من خلال الحوار مع بعضنا البعض، منذ بضعة ايام، ومع بعض الاخوة الصحفيين انه من الضروري ان تبقى هذه الفقرة، ولكن لو شطبنا كلمة الصحفية، يستقيم كل شيء، انما لم اطلب بحذفها انما طلبت تعديل طفيف جداً، لانها مطبوعة، ولكنها ليست مطبوعة صحفية ينطبق عليها كما ذكرت في سابق مداخلاتي، ما ينطبق على المطبوعات الصحفية الاخرى، لانها تتعامل مع وكالات انباء اجنبية، وتحكمها ظروف واعتبارات وترتيبات واجراءات اخرى، فانا مع بقاء هذه المادة مع التعديل الطفيف الذي اقترحه شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: انا مع وزير الاعلام، ان هذه المطبوعة هي مفخرة للصحافة، هي مصدر للمعلومات، ولا وليس لها ترخيص او ليس لها صفة صحيفة او مجلة، اذن هي مصدر للمعلومات، وانا مع ان تكون

مطبوعة مجردة اسوة بوكالات الانباء الاخرى، التي نستلم منها سواء كان من وكالة الانباء الامريكية، او غيرها، وان لا يكون هناك طبعاً حقوق او عقوبات، تفرض عليها، لان من يعمل بها، هل صحفي او غير صحفي، فاذا كان صحفي سيكون عضواً في نقابة الصحفيين، هل هو عضواً ام لا؟

اذن انا مع ان تكون هذه النشرة مطبوعة مجردة فقط عن ان تكون صحيفة مشابهة للصحف الاخرى وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

اولاً ملاحظة عامة وتنظيمية، يعني شايفين الادوار تؤخذ بموجب النظام الداخلي صحيح ان للوزراء ورؤساء اللجان ومقرريها، فيرحمونا شوية، يعطوا دور للاخريين - اذا سمحوا يعني - وهل يكفي ان يدافع رئيس اللجنة والمقرر عن قرار اللجنة، ويكفي ان يدافع عن مشروع الحكومة وزير الاعلام، لكن تسلسل من خلال النظام الداخلي فهذا امر نرجو ان يراعى به قليلاً، الحقيقة انا مع الاقتراح الذي اقترحه معالي وزير الاعلام بالغاء كلمة الصحفية في صدر التعريف، بأن تصبح المطبوعة المعدلة لتزويد المؤسسات الصحفية دون ان تكون المطبوعة الصحفية. لانها حقيقة ليست مطبوعة صحفية وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، كان الامر الان في بند (ج)، لدينا ثلاث اقتراحات:

هكذا من الشاهد

اقتراح الاول: مشروع الحكومة مؤيد من اللجنة القانونية.

المشروع الثاني: عدله معالي وزير الاعلام، بشطب كلمة الصحفية.

الاقتراح الثالث: هو شطب هذا البند كله او شطب الحرف (ج).

فهذه هي، نصوت عليها، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شطب صحفية او عدم شطب سواء، لأن حينما عرفت المطبوعة الدورية، قالت المطبوعة الصحفية والمتخصصة بكل انواعها وتشمل (أ-ب-ج) يعني حذفها او شطبها واحد لأنه اعتبرها في التعريف الاصلي اللي هنا الحقيقة مطبوعة صحفية يعني تحصيل حاصل.

معالي رئيس اللجنة: تحصيل حاصل، من يوافق على شطب حرف (ج)؟ العدد؟ لا يوجد اغلبيه، كم الاخ الامين العام.

السيد الامين العام: ٥ من ٥٢.

معالي رئيس المجلس: ٥ من ٥٢.

الاقتراح الثاني، شطب كلمة الصحفية في مطلع بند (ج).

من يوافق على شطبها؟

السيد الامين العام: ٣٠ من ٥٢.

معالي رئيس المجلس: اذن موافقة على شطب كلمة الصحفية، وطبعاً موافقة على النص الباقي المؤيد من المشروع واللجنة تعريف الصحفية، متين عنده ملاحظة على تعريف الصحفية؟

تعريف الصحفية، استاذ فخري قدم اقتراح مهنة تحرير المادة الصحفية او اصدارها وثني عليه.

من يوافق على هذا التعريف؟

اصوات: الرجاء اعادة تلاوة هذا التعريف.

معالي رئيس المجلس: استاذ فخري لو تتولنا التعريف.

السيد فخري قعوار: الاقتراح على النحو التالي:

ان يعدل تعريف الصحفية، مهنة تحرير المادة الصحفية، او اصدارها.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا التعريف؟

السيد الامين العام: ١٧ من ٥٣.

معالي رئيس المجلس: ١٧ من ٥٣ وعدم موافقة.

المادة، الصحفية كما جاءت بتعريف الحكومة وموافقة اللجنة، عدد.

السيد الامين العام: ٢٧ من ٥٣.

معالي رئيس المجلس: ٢٧ من ٥٣، الصحفي، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس.

اصبح بناءً على يعني ما دار في المجلس الصحفي كل من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به، او اتخذ الصحافة مهنة له، والمسجل في النقابة.

النقابة بعبارة، والمسجل في النقابة.

معالي رئيس المجلس: هذا اقتراح على مشروع او اقتراح اللجنة القانونية الان لدينا هذا الاقتراح، الاخ الامين العام شوفي عندنا اقتراح؟

الصحفي، طبعاً بالاضافة الى المشروع المقدم من الحكومة، ورأي اللجنة القانونية ايضاً رئيس اللجنة القانونية اضاف اضاف توضيحية، واية اقتراحات اخرى الاخ الامين العام؟

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

هناك اقتراح مقدم من سعادة الدكتور يوسف الخصاصونة، والذي ينص على ما يلي: كل من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين، ومسجل كعضو عامل في نقابة الصحفيين.

والاقتراح الاخر هو ما تفضل به سعادة رئيس اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: اللجنة القانونية مسجل، واضيف الى اقتراح اللجنة، في اقتراح ثاني استاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: اقتراحي قريب لاقتراح استاذ حسين الاقتراح يقول:

الصحفي كل من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به، وكل من اتخذ الصحافة مهنة له، واجيز بذلك من نقابة الصحفيين.

اصوات: نتني عليه.

معالي رئيس المجلس: اذا وحدتوه يكون

افضل اخ سليم، استاذ عيسى.

السيد عيسى مدانات: شكراً سيدي الرئيس.

انا بلدي اثني على اقتراح رئيس اللجنة الحقيقة لأنه هناك قاعدة عامة، ولا ادري اثناء الحديث جرى خلط، ليس كل اصحاب مهنة يكونوا في العادة يعني اعضاء في النقابة. يعني هناك مئات المهندسين مثلاً ليسوا اعضاء في النقابة ولكنهم يمارسون مهنة الهندسة، وكذلك بالنسبة للصحافة، صحيح انه يجب الصحفي ان يجاز في نقابة الصحفيين، لكن ليس بالضرورة ان يكون عضواً عاملاً في النقابة، ولذلك انا اوافق على اقتراح رئيس اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ سليم، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: معالي الرئيس.

هذه المادة كانت موضع اخذ ورد، ومداولة في اللجنة القانونية، والجدل الذي سمعناه في هذه القاعة، حول موضوع تصنيف او تعريف الصحفي الجدل ليس محصوراً بيننا، ولكنه ايضاً متسع في انحاء العالم، هناك جدل حول قضية تعريف الصحفي، ودعني اقول للاخوة ان الكثير من القوانين، في العالم وبعضها في العالم العربي، تكفي بتعريف الصحفي، انه من اتخذ الصحافة مهنة له، ولا تشترط عليه ان يكون عضواً مشتركاً في نقابة، ولكن الحكومة هنا رأت واعطت نقابة الصحافة كافة الضمانات للسيطرة على مهنته، واشترطت ان يكون الصحفي من تتوافر فيه الشروط المنصوص

هكذا من الشاهد

عليها بقانون النقابة المعمول به. واتخذ الصحافة مهنة له، وفقاً لأحكامه في احكام قانون نقابة الصحافة، اعتقد هذا القدر من الضمانة، لسيطرة النقابة على اعضائها كافي وليس هناك ضرورة لان تشترط التسجيل، فالتسجيل قد تقع فيه اعتبارات قد يكون متحرك، قد يخرج انسان من السجن، ثم يعود اليه بعد مدة حتى نتصور نحن، بكل صدق ان الشرط الوارد او النص الوارد، في قانون الحكومة كاف دون ان نشترط كما اقترح بعض السادة النواب ان نشترط ان يكون مسجلاً في النقابة، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اقتراحات حول تعريف الصحفي، في عندنا الاقتراح الاصل المقدم مشروع الحكومة اللي وضحه معالي وزير الاعلام الان، في عندنا رأي واقتراح اللجنة القانونية المعدل حسب ما عدله رئيس اللجنة القانونية، استاذ سليم اذا اردت ان نطرح المشروع يقرأ ويصوت عليه.

السيد الامين العام: اقتراح استاذ سليم الزعبي يقول: الصحفي كل من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به. وكل من اتخذ الصحافة مهنة له، واجيز بذلك من النقابة.

معالي رئيس المجلس: من يوافق غل هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ١٣ من ٥٠.  
معالي رئيس المجلس: ١٣ من ٥٠.

الاقتراح الاخر، هو اقتراح اللجنة المعدل من يوافق على اقتراح اللجنة القانونية حسب التعديل الذي اشار اليه استاذ رئيس اللجنة؟ من يوافق على ذلك؟ مع تعديل رئيس اللجنة القانونية، تعد الاصوات.  
رأي اللجنة القانونية مع التعديل.

السيد الامين العام: ٢٨ من ٥١.

معالي رئيس المجلس: ٢٨ من ٥١ وموافقة على الاقتراح.  
المطبعة، هل من ملاحظة؟ لا شيء.  
المكتبة، في الصفحة الثالثة، الان اي ملاحظة على تعريفات بقية المادة التالية الواردة في الصفحة الثالثة، اي تعليقات؟ استاذ احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس.

بالنسبة للمكتبة، هل يوجد هناك فرق بين هذه المكتبة والمكتبة التي يطالع فيها في الجامعة او في غيرها؟

معالي رئيس المجلس: استاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة هناك فرق، المكتبة هنا المقصود بها محل تجاري، والمكتبة في الجامعة، هي مصدر علمي ليتنفع به الناس وليس لغرض تجاري.  
فالفرق واضح جداً.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انا اجد قصوراً في تعريف هذه المادة اذ ان المكتبة حسب واقعها في مجتمعنا اليوم انها تمارس مع دور بيع المطبوعات والكتب والصحف والمجلات، ايضاً تنشر وتوزع لذلك لا يجوز ان تحصر دور المكتبة فقط على بيع الكتب والصحف والمجلات، لماذا المكتبة لا تنشر كتاباً؟ الحقيقة ان مكتبات كثيرة في بلدنا وفي غيرها تشر الكتب وتوزعها ايضاً، وكذلك اريد ان اضيف الى هذا انه ليس يقتصر فقط على الكتب والمجلات والصحف، لماذا لا تكون اي مادة مقروءة ومشاهدة ومسموعة ايضاً كشرط الكاسيت وغيرها، هذه مادة ثقافية، فلماذا؟ ايضاً هناك بدل ما نقول ادوات الكتابة نقول القرطاسية، فكلمة القرطاسية تشمل اكثر من ادوات الكتابة، هذه الحقيقة اقتراحات معدلة لهذه المادة ارجو ان تؤخذ بعين الاعتبار، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ فخري.  
السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انه يعني مفهوم المكتبة كما هو سائد في مجتمعنا، هي مكان للرزق يعني مكان يتعيشون منه، عن طريق البيع والى اخره وان تخضع لقانون المطبوعات والنشر وخاصة مع الشروط التالية في هذا القانون الذي يجب ان يكون هناك مدير عام وشروط اخرى قاسية، سيجعل المسألة محصورة باصحاب رأسمال فقط.

وستفلق الكثير من المكتبات، بموجب هذا القانون، الحقيقة يعني انه تدخل قانون المطبوعات والنشر في شؤون المكتبات، باعتقد انها مسألة ستكون ضارة من الناحية الاقتصادية، من الناحية الاجتماعية لكثير من الناس الذين يعتاشون من هذه الوسيلة، ولذلك انا ارى ان يغفل هذا الامر، وان يغفل شأن المكتبة، وان يبقى مقصوراً على جهات اخرى هي التي تتولاها، مثل البلديات وامانة العاصمة ووزارة الصناعة والتجارة، او اي جهة معنية بشؤون الترخيص، وان لا يكون سلطة لوزارة الاعلام على المكتبة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: لتمييز المكتبة معالي الرئيس، التي عرف عنها انها مكان للقراءة والمطالعة وللتثقيف، لانا اقترح تسمية او احلال دار بيع الكتب محل كلمة مكتبة هنا، وهي تؤدي

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ سليم الزعبي.  
السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.  
صحيح انا كنت بدني اقترح باختصار ان اوافق على اقتراح اللجنة القانونية، والحقيقة الملاحظات التي اوردها اخونا وزميلنا الاستاذ عبدالعزيز جبر، الحقيقة غير واردة. لانه في تعريف في دار النشر، وموضوع بيع الكسيتات، ايضاً هو مطبوعة، لما نقرأ التعريف المطبوعة، نجد فعلاً تتضمن الكاسيت وخلافه، لذلك سيدي الرئيس انا باقتراح ان نوافق على اقتراح اللجنة القانونية، وننتقل للفقرة التالية، شكراً سيدي الرئيس.



هكذا من أهل

الغرض المطلوب أكثر من كلمة مكتبة، ولقصر كلمة مكتبة على المكتبات التي تحوي الكتب للمطالعة والقراءة داخلها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة نحن هنا ليس بصدد الحديث عن قانون المكتبات العلمية في الجامعات والمصادر.

هذه المكتبات تباع الكتب، وقد يكون بعضها ضاراً وبعضها نافعا، ولا بد من مسؤولية وتحديد مسؤولية هذا الذي يبيع، ومن هنا القانون جاء منظم لهذه الناحية، وليس المكتبات التابعة لمؤسسات القانون لا يتعرض لها ابتداءً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: المكتبة لها أكثر من مدلول، هي محل للبيع والشراء فقط، لذلك أرى أن يترك أمر المكتبة، لترخيص البلديات، وهي دائماً تحت الرقابة، ولا يجوز لها أن تعرض للبيع إلا ما سمع بنشره وبيعه وتداوله، ولذلك اقترح شطب المكتبة، وترك أمرها لجهات أخرى لتنظيم أمورها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي وزير الإعلام.

معالي وزير الإعلام: شكراً معالي الرئيس.

المكتبات تباع كتباً ومجلات مشروعة، وقد تباع أشياء غير مشروعة، ومن هنا نص مشروع.

القانون على المكتبة، لأن المكتبات في أنحاء المملكة تحمل تراخيص، وليس صحيح القول أن الراسمالين يعملوا مكتبات، في مكتبات بالقرى كل ما هو مطلوب التأكد من نوعية الشخص والحصول على رخصة وتسجيله، هناك جهاز للرقابة. المكتبة تباع مجلات، بعض هذه المجلات قد يكون مباح توزيعه وقد لا يكون مباح توزيعه نريد القول عن موضوعات أو مواد صحفية ضارة بالمصلحة العامة، كيف يمكن أن تترك المسألة لكل بلدية أو لكل مجلس بلدي يعطي رخصة نعتقد نحن بكل صدق أنه من الضروري جداً أن المكتبات التي تتعامل مع الجمهور، وتعرض مواد صحف وكتب، قد يكون بعضها مشروع وقد يكون بعضها مهرب، وقد يكون بعضها ممنوع، وقد سمع في هذا القاعة لوزارة الإعلام بأن مكتبة ما نشرت كتاباً قيل أنه جاء من المناطق المحتلة.

لذلك وجود المكتبة والترخيص لها من قبل وزارة الإعلام هو عملية ضبط والتأكد من أن هذه المؤسسات التي هي مؤسسات تجارية، وليس هناك شروط على رأس مالها على الإطلاق، أنها خاضعة لسلطة مركزية، تعطيلها الترخيص ونحاسها إذا أخطأت أو تجاوزت حدود القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً.

الاقتراحات حول تعريف المكتبة وتعريفها.

تفضل استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

أرجو أن أوضح للزملاء الإفاضل، أن

وجود المكتبة، إذا بنراجع التعريفات كلها المكتبة مفروض تعرض المطبوعة، والمطبوعة الدورية والصحيفة والكتاب وأدوات أخرى.

فالواقع أن يكون هناك سلطة مركزية ترأب المكتبة وترخصها، تقديرنا أنه أمر هام، كل منا لو وجد في أي مكتبة كتاب ممنوع أو قلم، لأنه بتعريف المطبوعة كما قيل كل وسيلة نشر، كل وسيلة نشر دونت فيها الكلمات أو الأشكال بالحروف أو الصور أو الرسوم أو بالضبط أو بالحفر.

الواقع المكتبة تعرض أشياء ذات خطورة نكل منا لو وجد في المكتبات أشياء غير لائقة، يمكن ننور على وزير الإعلام نقول له لماذا هذه موجودة؟

حتى نقدر نساأل وزير الإعلام أو وزارة الإعلام لابد أن يكون جهة مركزية حقيقة ترخص هذه الجهة التي تعرض هذه الأمور. فأرجو التصويت على ما جاء في قرار اللجنة، واعتقد أنه كان متفق عليه مع معالي وزير الإعلام أيضاً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: شكراً معالي الرئيس.

أولاً لا يعني إذا لم تكن المكتبة مرتبطة وزارة الإعلام، أنها تتمكن من بيع كتب ممنوعة، لأن المفروض في وزارة الإعلام أن تمنع كل المطبوعات الممنوعة من دخول البلد، وتداولها قبل أن تصل إلى أيدي الباعة، فالمكتبات في هذا المعنى تشمل كل المكتبات

الصغيرة والكبيرة التي ينشئها بعض الفقراء برأس مال لا يتجاوز (مائة أو مائتي) دينار، في هذه الحالة إذا ربطنا هذه المكتبات بوزارة الإعلام، وأصبغنا عليها هذه الصفة فكثيرون اللذين يتعيشون من وراء بيع الكتب والقرطاسية سيحرمون من هذه المهنة، أما قول أن بيع المنوع من كتب وغيرها ومطبوعات ومنشورات سيتم إذا لم تكن المكتبات مرتبطة بوزارة الإعلام فهذا غير وارد، لأن الأصل أن تكون هناك رقابة على كل المطبوعات والمنشورات ومنعها من دخول البلد وتداولها وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأخ المقرر نحب أن نضيف شيء؟

السيد المقرر: الحقيقة يا أخوة نحن اطلنا لكن هناك فرق، حتى المكتبة الصغيرة في البلدية لا بد من وجود رخصة لها، ثم هل هناك في المجلس البلدي من يراقب ومن هو على مستوى فعلاً أن يراقب هذه الكتب وهذه السجلات، وهل هو مسموح أو محظور أو غير ذلك.

الحقيقة إذا تركنا الأمر للبلديات وكفى هذا يعني ألا مراقبة مطلقاً في هذه القضية، فالترخيص والجهة المتخصصة تقتضي أن تكون هناك جهة متعلقة ومتخصصة بهذا الأمر، إلا أن نفرض على البلديات أن تخصص دائرة للمراقبة والنشر والبيع، في كل مجلس بلدي، وهذا غير مقبول وليس منطقياً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: أتوقع أنه انتهى

الآن توضيح انتهى في هذا الموضوع، إذا لم يكن في اقتراح معناه عندنا اقتراح، أما اقتراح حذف تعريف المكتبة، اقتراح اللجنة القانونية، الأصل المقدم. هذه ثلاث اقتراحات، كان حذف هذا، تعريف المكتبة، اقتراح وثني عليه. من يوافق على ذلك؟ استاذ فخري وضحتنا آياه.

السيد فخري قموار: انا يعني اود ان اقول التالي:

لماذا على وزارة الاعلام ان تتابع المطبوعة والكتابة من المهد الى اللحد؟

لماذا لا يكتفى بالتعامل مع الكتاب على انه سلعة او الصحيفة او اي مطبوعة على انها سلعة وبالتالي تخرج او تتعدد مسؤولية وزارة الاعلام عن هذه السلعة، ترتفع المسؤولية عنها، وتتحول الى سلعة مثل العلكة والتمنع، واي كلام يباع ويشترى، وتتحول الى سلعة تباع وتوضع في الاسواق، ولا بأس من ان تكون موجودة في اي مكان، ولا داعي للمراقبة عليها، وزارة الاعلام تراقب المطبوعات الوافدة من الخارج، وتمنع المطبوعات التي تصدر حتى في الداخل، وهما عندي جريدة الاهالي منعت هذا اليوم من الصدور غداً.

وارجوان يسمح لها معالي وزير الاعلام بالصدور غداً، فما اريد ان اصل اليه ان ما يباع في المكتبات ينبغي ان ننظر اليه كسلعة. وهذا ما يجري في اكثر بلدان العالم هي سلعة. اقتراحي مجرد التثنية على اقتراح الشيخ عبدالباقي جمو.

معالي رئيس المجلس: وهو؟

السيد فخري قموار: وهو شطب كل ما يتعلق بالمكتبة في هذا البند وفي المواد اللاحقة.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: مع احترامي الشديد للزميل الاستاذ فخري قموار الكتاب ليس سلعة، ولكنه قد يكون قنبلة، الكتاب ليس سلعة، ولكنه غذاء قد يكون ضاراً وقد يكون ساماً وقد يكون نافعاً، جميع الدول (بريطانيا) منعت نشر كتاب (SPY CATCHER) ومنعت كتاب وكما يعلم الاستاذ فخري (عشقة الليدي) (٣٠) سنة، لم تسمح بنشره، الكتب ليست سلعة مثل علكة، كتاب (سلمان رشدي). هل يوزع في هذا البلد باعتباره سلعة؟ من يقبل هذا؟

لا بد ان يكون هناك ضوابط لعمليات توزيع الصحف والمجلات لأن هذه اسود قد تتطوي على فتن وتحريض وهجوم على الاديان، ونمزيق للوحدة الوطنية، هل نسمح بتداولها على انها سلعة؟ شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع ارجوان الفرق بين المكتبة والكتاب موضوع الكتاب والمطبوعة وترخيصه ودخوله موضوع غير المكتبة التي بدوها تعرض الكتاب واشياء اخرى.

فالواقع هل الشخص الذي يبدو يعرض الكتاب وامور اخرى اوسع بكثير، الفلم وغير الفلم، هل هذا يحتاج حقيقة ابتداءً ان تكون هناك جهة مركزية ان تقول، انه انت مؤهل ان تتعامل بهذه السلعة.

موضوع الكتابة له اصول اخرى ليس

موضوعها هذه الفقرة من المادة. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً. الاخ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

يعني على وجاهة الحديث الذي يتفضل به الزملاء، اري اننا نسينا مطلع المادة التي نحن بصددنا - يا معالي الرئيس - مطلع المادة يقول المادة (٢) يقول للكلمات، والعبارات التالية حيث ماوردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ان ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

انا لا اريد ان ادخل في موضوع الحديث وموضوع التعريف على وجاهة الحديث الذي يتفضل به معالي الوزير والزملاء الافاضل، ولكن سيمر معنا في مواد لاحقة شيء عن المكتبة فاذا لو شطينا تعريف المكتبة، كيف نشطب تعريف المكتبة، ماذا تعني المكتبة في المادة (١٧) وفي المادة (١٨) من هذا المشروع لذلك معالي الرئيس غير وارد الكلام او الاقتراح بالشطب مع الاحترام لكل الآراء التي قيلت ولذلك اقترح التصويت على قرار اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ومع هذا نطرح شطب المكتبة على الاخوة، لأنه اقترح وثني عليه. من يوافق على ذلك.

السيد الامين العام: ٩ من ٥٧.

معالي رئيس المجلس: ٩ من ٥٧. لدينا اقتراح اللجنة القانونية.

من يوافق على اقتراح اللجنة القانونية؟

السيد الامين العام: ٤١ من ٥٧.

معالي رئيس المجلس: ٤١ من ٥٧. وموافقة على اقتراح اللجنة القانونية. دار النشاي ملاحقة؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة، دار التوزيع؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

مكتب الدعاية والاعلان؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

دار الدراسات والبحوث؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

دار قياس الرأي العام؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

دار الترجمة؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة ثم نعود بعد ذلك.

«رفعت الجلسة للاستراحة»

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

تتابع الجلسة، الاستاذ مقرر اللجنة

## القانونية.

نتابع المادة الثالثة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣)

الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل اردني، وله ان يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم في وسائل التعبير والاعلام.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي رئيس المجلس: المادة الثالثة معروضة على المجلس الكريم واللجنة القانونية تنسب بالموافقة.

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة على ذلك. المادة الرابعة.

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع المادة (٤) تمارس الصحافة عملها بحرية في تزويد المواطنين بالاعخبار والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في اطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للاخرين وحرمتها.

قرار اللجنة القانونية

المادة (٤) ذات اللجنة ما يلي:

- استبدال كلمة (عملها) بكلمة (مهمتها).  
- استبدال عبارة (في تزويد) بعبارة (وعليها)

تقديم.

- استبدال عبارة (بالاعخبار والتعليقات) بعبارة (المعلومات والخدمات الاخبارية).

- استبدال عبارة (في اطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للاخرين وحرمتها) بعبارة (في حدود القانون).

معالي رئيس المجلس: نأخذ التعديلات كلمة كلمة، الشيخ عبد الباقي خيلنا نبداً تمارس الصحافة عملها (مهمتها).

تمارس الصحافة (عملها)، (مهمتها).

هل يوافق على التعديل هذا؟

اصوات: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

(في تزويد) بعبارة (وعليها تقديم).

السيد عبد الباقي جو: كيف ينسجم تقديم (تمارس الصحافة مهمتها) بحرية في تقديم المواطنين.

السيد المقرر: لا للمواطنين.

السيد عبد الباقي جو: كيف بتقديم؟ ما يبصر.

معالي رئيس المجلس: خذوها وحدة وحدة اذا سمحتوا.

السيد المقرر: نقرأ له ايها بالشكل التالي:

تمارس الصحافة مهمتها بحرية، وعليها تقديم الاخبار والتعليقات للمواطنين.

معالي رئيس المجلس: هذا الاقتراح.

السيد المقرر: هذا الحقيقة الي كان فيه لبس.

معالي رئيس المجلس: في الحقيقة لازم الصياغة كاملة.

السيد المقرر: نعم.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عبد الباقي على نفس النقطة.

السيد عبد الباقي جو: كيف تنسجم في تقديم المواطنين؟ اللجنة تستبدل كلمة في تزويد، بكلمة وعليها تقديم المواطنين، فصار مضاف ومضاف اليه.

لن تقدم المواطنين لمن؟ في تزويد المواطنين العبارة الصحيحة.

معالي رئيس المجلس: وعليها تقديم الاخبار والتعليقات للمواطنين، هكذا قال المقرر، هذه فقط تحدد بها الصياغة، هذا اذا لك تعديل شيخ عبد الباقي؟

السيد عبد الباقي جو: لا، التعديل الذي اشرت اليه - معالي الرئيس - هو تعديل اخر، بعيد عن كلمة التقديم والتزويد في اخر المادة.

معالي رئيس المجلس: محتاج بالنهاية الى صياغة كاملة، فقط الكلمات بدل في تزويد، يقترحوا بتقديم، ثم تصاغ صياغة كاملة في النهاية، استاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة ارجو ان تسمح لنا ان نأخذ قرار اللجنة القانونية في هذا المجال بكلمتي في

تزويد، وان نأخذ البند الذي بعدها، الاخبار والتعليقات، حتى يستقيم الوضع الذي يتكلم عنه الاستاذ عبد الباقي، فيصبح النص كالتالي: تمارس الصحافة مهمتها بحرية، وعليها تقديم المعلومات والخدمات الاخبارية، التعديل الثاني للجنة المواطنين، وتسهم في نشر الفكر والثقافة الى اخر النص، شكراً.

معالي رئيس المجلس: نعم هذا هو المقصود، استاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: الحقيقة انا ليس لي نقاش على الصياغة اللغوية فهي ليست صعبة، ولكنني انصرف للمبرر الذي اورده اللجنة باستبدال كلمة في تزويد وعليها تقديم، حيث قالت اللجنة الكريمة ان هذا يعني ان الصحافة مجبرة على ذلك وافترض انني سأصدر صحيفة ليس فيها شيء من ذلك، او ان هناك اختياراً سأغفلها ولا اريد ان ابرزها لانها لا تتفق مع فكري ليس هناك شرط على مسوق الصحيفة ان يورد كل شيء فيها، فهو حر في انتقاء ما يناسبه، وان كانت كلمة تزويد مؤذية، يريدون تغييرها بتقديم لا مانع من ذلك، انما العبارة الاصلية اصح لانها تعطي حق التزويد بالاعخبار، ولا تجبرني عليه.

منطق اللجنة كان، ان تصبح الصحافة مجبرة هب ان صحيفة تركت خبراً، ولم تشر اليه هل نعاقيها ام لا؟ شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة انا اريد ان اشعر الصحافة، ان عليها واجبات للمواطنين، ومن



هكذا من الأهل

هذه الواجبات عليها ان تقدم المعلومات والخدمات الاخبارية لان الصحافة هي ملك للشعب، وينبغي ان يعرف الشعب كثيراً عما هو موجود من المعلومات والخدمات، والحقيقة حينما تحقق هذه الصحيفة لا تقوم بواجبها، لان الصحافة هي حق للجمهور، وهذه المعلومات ايضا حق للجمهور. وهذه الخدمات حق للجمهور، فحينما اقول وعليها، ينبغي ان اشعرها بان هذا واجب، وليس منحة تقوم به وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ فخري قموار.

السيد فخري قموار: شكراً معالي الرئيس.

ملاحظتي في جزءها الاول لغوياً. تمارس الصحافة مهمتها بحرية، الآن تصيف اللجنة وعليها، وعليها هذه (الوار) تعطف ما بعدها على ماذا؟

انا شخصياً ارى ان يقال: وتقدم ولا يجوز ان نقول وعليها من حيث المعنى، لان عليها هنا تعني يجب، انا اقول حتى يستقيم الكلام ويستقيم المعنى، علينا ان نقول تمارس الصحافة مهمتها بحرية، وتقدم المعلومات والخدمات الاخبارية للمواطنين، وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم.

هذا الاقتراح الذي يتعلق بالشق اللغوي. الاقتراح الآخر ان يشطب في اطار الحفاظ على الحريات الى اخر المادة، لان ذلك محدد في مواد لاحقة من هذا القانون، وبالتالي سيحدث نوع من التكرار الذي ليس له لزوم

فأقترح ان تتوقف المادة في نهاية كلمة، والثقافة والعلوم، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: بالنسبة للغة (وار) هنا ليست عاطفة وانما هي مستأنسة، (وار) للاستئناف، هنا تمارس، فيها نوع من الحق والاختيار والحرية وعليها ينبغي ان تكون استثنائية، وبالتالي يعني ما اعترضه الزميل ليس وارداً هنا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي: تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الاخبار والمعلومات والتعليقات، وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون، وفي اطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرية الحياة الخاصة بالآخرين وحرية، هذا بدل ان تمارس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، دكتور مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: معالي الرئيس. في الجوهري مع ما جاءت به اللجنة القانونية وأردت ان اعلق على ما ذكره الزميل عبدالرؤف الروابدة بخصوص المثل الذي طرحه.

في المادة رقم (٤) نحن نتكلم عن مبدأ عام وليس عن استثناء، الاصل في المبدأ العام في

ابوصايل؟

السيد كامل العمري: اقترحي ان هذا التناقض يجب ان يزال.

معالي رئيس المجلس: كيف؟

السيد كامل العمري: اقول تمارس الصحافة عملها بحرية ومن واجبها تزويد المواطنين بالاخبار والتعليقات فقط.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس.

ارجو ان اوضح، نقراً المادة بشكل كما تفهمها اللجنة القانونية.

تمارس الصحافة مهمتها بحرية، وعليها تقديم المعلومات والخدمات للمواطنين وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون. الواقع الاتجاه الذي اخذت به اللجنة القانونية انها قررت ابتداءً كما هو مقرر في الدستور، ان الصحافة حرة، لكن كما قلنا في التقرير هذه الحرية، هل هي امتياز للصحافة والصحفي، والا هي حق للمجتمع، وتستمد جذورها من حرية المواطن اصلاً، وليس فقط امتيازاً للصحافة والصحفيين، انما هي حق للمجتمع.

وقلنا ان الصحافة نائبة عن المجتمع، واداة رقابة شعبية على السلطات، اذن هي حرة صحيح ولكن عليها التزام ان تزود المواطنين بحقوقهم بالمعلومات وفي الاخبار وفي التعليقات. فهي عليها التزام ايضاً، لانها نائبة عن المجتمع ومن هنا اعتقادي ان التعديل كان

عمل الصحافة ان يتوفر لها الحرية الكاملة، وايضاً يتوفر للصحافة وللمهنة الصحافة ان تقوم بتقديم جميع المعلومات المناسبة للمواطنين ولا نريد ان نتكلم عن استثناء بخصوص، بالضرورة هذا الاستثناء اخفاء معلومات في ذلك القضية او في تلك القضية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الدكتور الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: انا اقترح صياغة المادة كما يلي:

تمارس الصحافة مهمتها بحرية في نشر المعلومات والخدمات الاخبارية، وكذلك الفكر والثقافة والعلوم والغاء باقي المادة، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ كامل العمري.

السيد كامل العمري: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس. انا ارى المادة (٤) تمارس الصحافة عملها بحرية، بحرية لها معنيان:

المعنى الاول: انه لا يوجد ضابط عليها. والمعنى الثاني: انها تمارس هذه المهمة بملء حريتها فكيف نوجب عليها امراً؟ ونحن نعطيها هذه الحرية فعندما نقول وعليها، معنى ذلك اننا نوجب عليها، ولا تخضعها لتلك الحرية التي منحت لها فاننا يعني ارى هناك تناقضاً.

معالي رئيس المجلس: ما هو الاقتراح

هكذا من الشاعلي

منطلقه هذه الاسباب، واعتقد انه نحن حذفنا ايضاً العموميات لما نقول في اطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات الواقع الدستور في باب كامل عن حقوق الاردنيين وواجباتهم، وايضاً الحياة الخاصة وغير الخاصة الواقع محمية بالقوانين، والقوانين العقوبات متناثرة في كل قوانين الدولة، فقلنا لا بد ان نخرج من التعميم، لانه حقيقة كثيراً من المواد، لـ قلنا (١٠٠) عرف لي كل واحد الحقوق والحريات والواجبات، يمكن كل واحد يعطي تعريف، كثير من الامور تختلف عن الآخر، لكن نحن قلنا هذه الحريات والحقوق والواجبات هي المحددة في القانون ولذلك حصرناها بالقانون لكي لا تكون كلمات غامضة غير محددة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عتاب.

الدكتور احمد عتاب: بما ان الصحافة مهنة وفن متخصص فليس عملها او مهمتها كراماً او منة او هواية، وعليه فانا اعود الى تعبير فني انا اسمعه من الصحفيين دائماً واصوب المادة كالتالي:

تمارس الصحافة مهمتها بضخ المعلومات والتعليقات الى المواطنين، وتسهم الى اخير الجملة، بضخ المعلومات.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ المكور.

السيد عبدالرحيم المكور: شكراً معالي الرئيس. الحقيقة معالي الرئيس، انا منع التعبير

اللغوي الذي قدموه الاخوة، وتقدم للمواطنين الاخبار والتعليقات الى اخره. لكن الامر الآخر كيف نتحدث في ظل مرحلة ديمقراطية وصحف حزبية نلزمها كما يقول الاخ المقرر ورئيس اللجنة. نلزمها بتقديم اخبار لا تتفق مع سياستها ولا مع منهجها.

هل هذا يقع ضمن اطار الحرية التي ينادي بها للصحافة وينادي بها للمواطنين، اعتقد ان هذا غبن نلحقه بالصحافة اذا ما قيدنا حريتها عن طريق اجبارها بتقديم معلومات واخبار وتعليقات لا ترتأياها ولا تتفق مع وجهة نظرها التي تبناها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبدالباقي.

السيد عبدالباقي: لا تعارض بين كلمة بحرية وبين عليها، لان عليها هنا ليس للوجوب، انما للتخير والمفاضلة، ودليلنا قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (فعلكم بسذات الدين) وهذا ليس للوجوب انما للتفاضل.

معالي رئيس المجلس: شكراً. استاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة بالنسبة (لمليكم)، هي تقيض الوجوب هنا الحديث للزم يعني فيه معنى الوجوب، لكن طلب الشارع طلبهم طلب غير جازي، اقل ما يقال في القضية، لكننا يعني في هذا المجال، انا اقترح وقد اتضح الامر، ان يصوت على الصيغة التي عرضتها اللجنة وهي كالتالي:

تمارس الصحافة مهمتها بحرية، وعليها تقديم المعلومات والخدمات الاخبارية للمواطنين، وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، يبقى علينا الان النص المقترح من اللجنة القانونية كما قرأه المقرر الان، وهناك اقتراح الاستاذ فخري وثني عليه، ان نقف بعد الثقافة والعلوم مع الموافقة على التعديل ما قبل ذلك، والعبارة فقط في حدود القانون، يعني لا لزوم لها هل هناك من مقترحات غير هذه؟ الامين العام تقرأه؟

السيد الامين العام: يقول الاقتراح: تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الاخبار والمعلومات والتعليقات، وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم، في حدود القانون وفي اطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحريتها.

معالي رئيس المجلس: هذا الاقتراح، من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٢٧ من ٥٢.

معالي رئيس المجلس: وموافقة على الاقتراح، المادة الرابعة موافقة عليها حسب هذا النص، المادة الخامسة. استاذ المقرر.

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع المادة (٥) يعتبر حق الحصول على المعلومات والاخبار وتداولها جزءاً لا يتجزأ من

حرية الصحافة. قرار اللجنة القانونية موافقة.

معالي رئيس المجلس: استاذ الموميل. السيد محمود الموميل: شكراً معالي الرئيس.

بالنسبة للمادة الخامسة نتحدث عن حرية الصحافة، وفي الوقت نفسه نتحدث المادة السادسة في مشروع القانون عن حرية الصحافة، لذلك فاني ارى شطب هذه المادة ودعجها في الفقرة (ج) من المادة السادسة وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: اذن هنا تقترح شطب المادة (٥) ونقلها الى (ج)، المادة السادسة.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: في ثنية على ذلك، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: هناك فرق بين المادة الخامسة والمادة السادسة المادة الخامسة تقرر مبدئاً، والمادة السادسة الحقيقة تقرر وسائل ومجالات، ولذلك يعني فرق شاسع بين المادتين وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: اثنى على اقتراح الاخ محمود موميل.

معالي رئيس المجلس: استاذ عويدي.



الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً سيدي الرئيس.  
لي تعليق على المادة الخامسة، يعتبر حق الحصول على المعلومات والاخبار، الحقيقة كلمة للمعلومات هنا كلمة عامة جداً، لا ادري ان تفضل سعادة المقرر وشرحها لنا، يعني كلمة المعلومات ايضاً قد تعني الشيء الذي يتعلق بالصحافة والذي لا يتعلق بها.  
ارجو ان الفت نظر الزملاء الكرام الى هذه النقطة. شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة ان المادة (٥) على خلاف ما ذهب به الاخ الكريم المقرر، لا تختلف عن المادة السادسة.

لأنها تشرح مشتتات حرية الصحافة والمادة (٥) قالت يعتبر حق الحصول على المعلومات والاخبار جزء لا يتجزأ من حرية الصحافة، في حين ان المادة السادسة ذكرت مشتتات هذه الحرية ومن هذه المشتتات حق الحصول على المعلومات، انا اقول اذا ما اضيفت كلمة حق في الفقرة (ج) من المادة السادسة لأننا سنجدها في نفس الصياغة تبدأ (ج) بكلمة حق الحصول على المعلومات، والاخبار والاحصائيات، وهنا في تفسير اجمال التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها ونشرها والتعليق عليها، هذا الكلام اجمال ووسع مدى ويعطي حرية اكبر للصحافة في الوصول الى

المعلومات من المادة (٥)، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ فخري.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

دمج هذه المادة مع المادة التي تليها هو اقتراح وجيه، واعتقد انه سيصبح الامر على النحو التالي: كما هي المادة الخامسة:

يعتبر حق الحصول على المعلومات والاخبار وتداولها جزءاً لا يتجزأ من حرية الصحافة، التي تشمل ما يلي: بمعنى ادخلنا المادة الخامسة بالمادة السادسة ثم فصلنا في (أ) الى (هـ) هذا أولاً.

الامر الثاني هو ان هذه المادة فعلاً لو ابقيناها منفصلة من شأنها فعلاً ان تدفع عمل الصحفي، وان يعني تدفع عمله نحو الاحسن والامل لكن عندي سؤال اود ان اتوجه به الى اللجنة القانونية، هناك قانون اسمه قانون حماية اسرار ووثائق الدولة، وهذا القانون متشدد جداً في تقديم المعلومة للصحفي.

فكيف يمكن ان نتحرز في هذا القانون الذي بين ايدينا، من قانون اخر يناقضه، مثل قانون حفظ اسرار ووثائق الدولة، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ المقرر.

السيد المقرر: لا تناقض، القوانين يفيد بعضها بعضاً ومن هنا يعني الحرية على اطلاقها ليست موجودة في اي قانون في الدنيا، والمنا الحرية بحدود المصلحة، فحتى في هذا القانون

هناك محظورات في اخبار ينبغي الا تنشر، قد تعلم ولكنها لا تنشر وسنرى في المواد القادمة انه ليس كل معلومة وانه ليس غير مسموح بنشره حتى ولو بالاطلاع عليه سواء فيما يتعلق بالجيش او بالامن او بتحركات اناس وما الى ذلك.

فالحقيقة هذا ما يمكن ان يجاب عليه لكن اريد ان اقول ايضاً، هناك فرق بين المادة الخامسة والفرع (ج) في المادة السادسة لأن المهم في المادة هي تحليل هذه الاخبار ونشرها والتعليق عليها، وهذا ليس في المبدأ الذي ذكر في المادة الخامسة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي: لا مانع ان يكون نص المادة (٥) ايضاً نص في المادة (٦)، ما في ما يمنع خاصة واننا قد قاسينا جداً من عدم وجود حرية، ما مانع الان ان نكرر، نعم التكرار وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ محمد المعرعر.

السيد محمد المعرعر: شكراً سيدي الرئيس.

اعتقد ما جاء في المادة الخامسة يعتبر حق الحصول على المعلومات والاخبار وتداولها جزءاً لا يتجزأ من حرية الصحافة. ان هذا حق للصحافة، بينا الحرية الاخرى باطلاع المواطنين وافساح المجال والحصول على المعلومات، انما في المادة الخامسة يختلف الامر على اساس ان الصحافة تأخذ اشياء يمكن ان تكون ممنوعة او

غير ممنوعة بقوانين اخرى، لذلك اعتقد لو اضيف يعتبر حق الحصول على المعلومات والاخبار وتداولها جزء لا يتجزأ من حرية الصحافة وفق احكام القانون يكون اصوب، حتى تنقيد الصحافة او تنبته للقوانين الاخرى التي تقيدها، وخاصة هنالك من القرارات التي تتخذها المحاكم في امور خاصة هناك بعض الامور الامنية، في بعض القوانين التي لا يجوز الاطلاع عليها الا وفق اوامر او موافقة من جهات خاصة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

الواقع يعني في فرق كبير بين ما ورد في المشروع وبين المقترحات الواردة.

المادة (٥) قررت مبدأ حرية الصحافة، يعتبر حق الحصول على المعلومات والاخبار وتداولها جزءاً لا يتجزأ من حرية الصحافة.

اذا اخذنا باقتراح الزميل فخري التي تشمل الواقع في المادة (٦) جاء في امثلة، جاءت حريات على سبيل المثال، هناك المبدأ الشامل اخذت به واقترته انه حق مطلق فيما يتعلق بمحظور، وهنا جاءت امثلة لا يؤديها اذا قلنا التي تشمل، حصرتنا يكون امام حصر بالمادة.

وهنا انصت الجميع لاذان صلاة العشاء

السيد رئيس اللجنة: اما فيما يتعلق بالقانون الذي اشار اليه الزميل الاستاذ فخري قانون حماية اسرار ووثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة (٧١).



فهذا القانون اصلاً حقيقة تتعلق بحماية اسرار الدولة من الذين توضع بيدهم هذه الاسرار بأن يسربوها للخارج.

فيقول الواقع بحمي من المسؤولين يقول المسؤول اي وزير او مدير او رئيس او قائد او موظف تقتضي طبيعة عمله ان يحتفظ او يطلع على وثائق رسمية، وتتعلق بأمن الدولة الداخلي والخارجي، الواقع الاصل في هذا القانون اوقع عقوبات على من يشي هذه الاسرار، لأنه اطلع عليها بحكم وظيفته، وهذا امر طبيعي، والواقع ايضاً قال انه اية خطط وتفصيلات العمليات الحربية واجراءات الامن الداخلي والخارجي التي يطلع عليها بحكم وظيفته من غير المعقول ان يتاح له ان يسريها الى صحيفة او غير صحيفة، فلذلك القى عليها حماية، واعتبرها من نوع السري للغاية، والتي لا يجوز افشاءها او نشرها، ومن يفشيها بحكم وظيفته يلقي عليه عقوبة كبيرة، وهذا باعتقادي امر طبيعي، ولسنا من حيث الشكل ايضاً في صدد نظر هذا القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس.

حين وضع المادة (٥) الحقيقة، وضعت واستهدت بالمادة (١٩) من الميثاق العالمي لحقوق الانسان والبيئة نص.

حين وضعت المادة (٥) استهدى واضعوهما بقانون بالمادة (١٩) من الاعلام العالمي لحقوق الانسان والتي تنص بصراحة

ووضوح على حق الناس بالوصول الى مصادر المعلومات ولكن في المادة (٦) سيضمن هذا الحق اذا اكتفينا بأن نضيف بصدر الفقرة (ج) كلمة حق تصبح مشمولة بحرية الصحافة، يعني هذا التعديل حقيقة يغنيها عن التكرار ويضمن صيانة حق الصحفي للوصول للمعلومات، ولذلك نحن نقبل ونوافق الاخوة الذين اقترحوا شطب او حذف المادة الخامسة، شريطة ان تعدل صدر الفقرة (ج) من المادة (٦) باضافة كلمة حق في مطلعها، وهذا في تصورنا كافٍ ويشمل الموضوع من جميع نواحيه اما بشأن الاسرار ووثائق الدولة، من شأن المؤتمنين عليها ان يصيئوها من الاعين. القانون يعطي الصحافة حق الوصول، لكن المؤتمنين على البوابات لحماية الاسرار التي تحت ايديهم هم المسؤولون عن صيانتها، فانت تعطي الصحفي حق سعيه للوصول للمعلومات، وهو حقه المشروع، ولكنك تلزم المؤتمن على السر ان يحافظ عليه، فالمسألة بهذا التوازن كافية، واعتقد كما قال سعادة الاخ رئيس اللجنة القانونية، انه هناك قوانين الدولة ايضاً تحاسب الصحفي وغير الصحفي، على اذاعة الاسرار التي من الضرر اذاعتها. والفقرة (ج) من المادة السادسة، نتحدث عن الاخبار التي تهم المواطنين، يعني اذا اذاع المرء سراً يؤذي الوطن او يؤذي مصالح المواطنين لا يندرج تحت حقه في الحصول على المعلومات، فهذا الشرط ان تكون المعلومات التي تهم المواطنين باعتقد بحد كبير يغطي المخاوف التي اشار اليها الاخوان وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: الحقيقة ليس لدي حديث اقله توحيد الاقترحين الواردين من الاخ الهويل والاخ عبدالرؤوف الروابدة، بحيث تصبح حق الحصول، واعتقد انه ليس في ذلك مانع عند الاخوين.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ العمري.

السيد كامل العمري: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس.

اذا اصر المجلس على بقاء المادة كما هي دون ان يشار الى المادة السادسة، فانها خطيرة لأنه يقول يعني المادة تقول يعتبر حق الحصول على المعلومات والاخبار، هكذا بدون تحديد، وتداولها، حق الحصول على المعلومات والاخبار وحق تداولها، هذا ايضاً امر خطير لانه ليس كل ما يعرف يقال، وليس كل الاخبار يجب ان تنشر، ثم النقطة الثانية جزءاً لا يتجزأ، ولو ان هذا الاصطلاح الحقيقة يعني مشاع الا انه خطأ لغوي، لان الجزء يتجزأ ليس هناك جزءاً لا يتجزأ، فالجزء يتجزأ الى اصغر واصغر، وانا اقترح يعتبر حق الحصول على المعلومات والاخبار الضرورية وتداولها جزءاً رئيساً من حريات الصحافة هذا اذا اصر المجلس على بقاء هذه المادة، وانا مع حذفها وادماجها في السادسة اذا لم يصر المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً.

كان الامر الان اصبح واضح، الاقتراحات المقدمة، هناك اقتراح بحذف المادة الخامسة وادخالها في بند (ج) من المادة السادسة

هذا الاقتراح الابعده، من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: ٣٧ من ٥١.

٣٧ من ٥١.

وتحذف المادة الخامسة، وتدمج في الفقرة (ج) مع التعديل، ويعاد الترقيم على هذا الاساس، تفضل رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: الحقيقة الحذف لم يفهم، هل يفهم وانت قلت وتدمج بحيث تصبح المادة نفسها مع يعني يعتبر حق الحصول على المعلومات والاخبار وتداولها جزءاً لا يتجزأ من حرية الصحافة وتشمل حرية الصحافة ما يلي، تدمج معناها هكذا.

معالي رئيس المجلس: استاذ محمود الهويل.

السيد محمود الهويل: حق الحصول على المعلومات والاخبار والاحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون.

معالي رئيس المجلس: هذه الفقرة (ج) هذا مقترح وهو غير ملائم فعندما تأتي هناك توضع بالصيغة تناقش المادة (٦) توضع بالصيغة اللازمة هناك اذا سمح لي الاخوان، ان هذا الامر، يبدو ان الاخوان ارتباطاتهم كثيرة، السيد ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: سيدي على المستجدات، في قضية جريدة الاهالي منعت من الدخول بنحب نبجتها، الا اذا وعد معالي وزير الاعلام انه ما في داعي نبجتها.

معالي رئيس المجلس: غداً.